

سنة ١٢٦٧  
\* كتاب العرق الوثقى \*

س  
١٢٧





بسم الله الرحمن الرحيم  
 هو الهادي  
 برآید این عبارت را بنویسید  
 در کتاب الفقه  
 در کتاب الفقه  
 در کتاب الفقه

هستند اینها و بر جمیع طبعها کتاب ابواب فصول

که بر عبارات آنها حاشیه باشد بنحوی که نوشته شده  
 در هر صفحه قبل از دو جدول و حاشیه جدول  
 دیگری بعنوان مورد برای تعیین مسائل با عناوین

متمم دیگر نیز در این کتاب ابواب فصول

اینجا آمده است دیگر نیست از جدول خارج

و بعد خواستی مورد واحد  
 غرض از اینها برای  
 نگارنده

خطی با این صورت رسم شده و هو ولی التوفیق هر چه





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَحْمَدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَسْرَفِ رُسُلِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْمُعْتَصِمِينَ  
**أَمَّا بَعْدُ** فَهَذِهِ قُبُورُ عُلُقَيْهَا أَجَابَهُ الْمُسْتَجِيبُ جَمَاعَةً مِنْ إِنْخَوَانِي الْحَصِيدِينَ  
 وَغَيْرِهِمْ عَلَى كِتَابِ الْعُرْوَةِ الْوُثْقَى عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ مُخَالَفًا مَا كُنْتُ أَعْتَقِدُهُ مِنْ  
 الْفُتُوَى سِوَى بَعْضِ مَا كَانَ مِنْهُ مُوَافِقًا لِاحْتِنَاظِ مُبَشِّرَاتِي جُمْلَةً مِنْهَا إِلَى الدَّلِيلِ  
 إِشَارَةٌ مُنَبِّهَةٌ وَلَقَدْ خَرَجَ مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّقْلِيدِ وَالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ  
 وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ فَلَا بَأْسَ بِالْعَمَلِ بِهَذِهِ مَعَ رِعَايَةِ مَا عُلِقَ عَلَيْهِمَا مِنَ  
 الْفُتُودِ أَنْشَأَ اللَّهُ تَعَالَى - كَتَبَهُ الْأَخِيرُ حَسَنُ بْنُ طَبَّاطَبَا الْبَرْجَرْدِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المورد المتن الحاشية

## فصل في التقليد

مسئلة	باطل	بأنى التفصيل
مسئلة ٨	هو الالتزام بالعمل	بل هو نفس العمل ولا مدخلية للالتزام في شيء من الأحكام
مسئلة ٩	جواز البقاء	بل الأقوى عدم الجواز
مسئلة ١٢	على الاحوط	بل الأقوى
مسئلة ١٤	من غير العلم	مع رعاية العلم منهم فالأعلم
مسئلة ١٥	كان صحيحاً	مناط صحة عمل الجاهل فاصراً كان ومقتضراً عبادة كان العمل أو غيرهما هو وقوعه مطابقاً للواقع أو لفتوى من كان يجب عليه تقليد حين العمل نعم يكفي في إخراج الواقع فتوى من يجب عليه تقليده فعلاً
مسئلة ٢٢	والحرية على قول	صنف
=	وان لا يكون مقبلاً	المعتبر من ذلك هو المقدر الذي يعتبر في العدالة والخبر لا يدل على إيراد من ذلك أيضاً

توضيح في التقليد والمورد



# في التقليد

المورد	المش	الحاشية
مسئلة ٢٩	والمباحات	وجوبه فيها بعد العلم بعدم وجوبها وحرمتها غير ظاهر نعم يجب احراز عدمهما عند احتمالهما
مسئلة ٣٣	فالاولى بل الاحوط	لا يترك
مسئلة ٣٣	فالاحوط العدول	بل هو الاقوى لكن المثلد المشرع ولا مناص له الا الاخذ بالاحوط من قوليهما
مسئلة ٣٥	ولم يكن على وجه التقييد	بل وان كان على وجه التقييد
مسئلة ٣٨	في شخصين	ولم يحملنا وبهما والا كان محذرا مطلقا
مسئلة ٤٠	فان علم	او احتمل
=	الذي يكون مكلفا	بل الذي كان مرجعه حين العمل كما مر
مسئلة ٤٢	عليه الفض	هذا اذا كان الثابت في جامعته لها من اول الامر واما ان شك في بقاء ثابته فالحق في الاقوى عدم الوجوب
مسئلة ٤٣	الاخذ محققا	الظاهر ان المحرم في الحق هو الاخذ لا المال المأخوذ نعم ان كان حقه عليه كليا وكان تعيينه في المأخوذ باعطاء الحاكم فهما كان المأخوذ ايضا حراما
مسئلة ٤٤	بشكل	لا اشكال فيه
مسئلة ٤٩	على احد الطرفين	ان كان احدهما مؤثقا للاختصاص كان المتعين البناء عليه
مسئلة ٥٠	او عن الاعلم	يكفي فيه العمل بالاحوط من احوال من يحمل علميتهما
مسئلة ٥٣	الوصي في مثل	ليس للوصي هنا عمل سوى الاستجار واما الصلوة التي يؤتي بها عن الميت فهو فعل الاجر الواجب عليه فيها هو غاية تقليد نفسه لا الميت على الاقوى كما ان التواب عنه نعم الاحوط رعاية التقليد
مسئلة ٥٥	من الطرفين	تلازم مهمما في الواقع لا بوجوب لتلازم في الحكم الظاهري الظاهري فلا بعد جواز ترتيب اثار الصحة للبائع



# كتاب الظهارة

٣

المشعر

المشعر

المورد

اطلاقه محل اشكال

قدم ما في الرسالة

مسئلة ٥٩

الاوى هنا جواز الرجوع الى غير العلم

فان امكن الاحتياط بعين

مسئلة ٥٥

نقدم هذا وما فرقه عليه

يكفى في تحقق

مسئلة ٥٢

الاحوط ترك البعض في مثل هذا

حق انه لو كان

مسئلة ٥٥

الاوى جواز التقليد في الموضوع المنبسط مطلقا لانه راجع الى التقليد في نفس الحكم

المنبسط العرفي والقوة

مسئلة ٥٦

## فصل في المياه

فصل في المياه

اذا كان المروج به كثير بحيث لا ينفذ على المصدق اسم الماء بلا اضافة

بصير مضافا

مسئلة ٢

محل اشكال

بطلب النصيب

مسئلة ٣

نقدم اه

بالنصيب

مسئلة ٤

الاوى شجرة لو فرض وقوعه لكنه تمتع الوقوع بكلا صنفيه

عن وجه

مسئلة ٧

هذا اذا كان الشجر ممزجا بعين الشجر بحيث يستند الشجر الى ملافاة الشجر في صنفيه والافا للشجر محل اشكال

بوصف الشجر ايضا

مسئلة ٩

الشجر في الصورة الاولى منها بل الثالثة ايضا لاجل من قوة

بالظهارة على الاوى

مسئلة ١٣

الاحوط اعتبار الامتزاج في ظهارة المياه مطلقا

ولوله يحصل الامتزاج

مسئلة ١٣

محل ثامن

تجنس

مسئلة ١٤

## فصل في الماء الجاري

الاحوط فيه اجراء حكم الراكد الا ان يشترط جاريه ولو بالعلاج

وان كان واضحا

مسئلة ١٥

اذا كان العلو على وجه التيقن والشرع الشبه به

لا يتجسس علاه

مسئلة ١٥

فيه ثامن

يتجسس بالملاقات

مسئلة ١٥

## فصل في الراكد

هذا اذا كانت سطوحها متساوية او مختلفة مع عدم الجريان اما اذا جرى من الاعلى الى الاسفل ففي اغصانها العامة بالسافل اشكال نعم يعقبه الثافل منه بالعالى على الاوى

لا يتجسس ايضا لها بالبقية

مسئلة ١٥

الشبهه التيقن في كونه منقذ فاعرفوه

والشرعي

مسئلة ١٥

فصل في المياه الجارية



# كتاب الطهارة

المورد	المش	الحاشية
مسئلة ٧	حكم تلك الحالة	بعض صورته محل اشكال
مسئلة ٨	وان علم نارنج القلاء حكم بجا	الا فوي فيه ايضا هو الحكم بالطهارة
فصل ماء الطهر		
مسئلة ٢	وان كان الاحوط ذلك	لا يشترك
مسئلة ٣	يطهر بالطهر	مع عاينه الامتزاج به او بما اخرج به في حال اغصا على الاحوط
مسئلة ٤	ثم وقع على الارض	لا يضر هذا بيطهرت به على الا فوي
مسئلة ٥	مماجه الى التعداد	الاحوط التعداد
فصل ماء الحمار		
لا تضال بالخزانة	بل بافتوا جدمع ما يجري عليه من الخزانة على الاحوط	
فصل ماء البئر		
من قبل فقه طهر	مع امتزاجه بما يخرج من الماء على الاحوط	
مستحب	لا يبغي تركه	
مسئلة ١	ولا يعتبر خروج	مترانه احوط
مسئلة ٢	وان لم يحصل الامتزاج	متران الاحوط اعتبارا في طهر الباء مطلقا
مسئلة ٣	فدقت البينة	ان استدل الى العلم لا الى الاصل والافتقارها محل اشكال
مسئلة ٤	بل لا يبعد تناظ	محل تماثل
مسئلة ٥	بل ولا لاطفال	عدم الجواز لا يخلو عن قو
فصل الماء المستعمل		
	وان كان الاحوط مع وجوب	لا يشترك

في ماء الطهر

في ماء الحمار

في ماء البئر

في ماء المستعمل



# المورد المتن الحاشية

و يرفع الحث ايضا

لا يخلو من اشكال

محل اشكال

## فصل الماء المشكوك

سؤال ١ كواحد في الف

مع عدم وجود ماء اخر

سؤال ٢ يجوز ان يكثر

في غير المحصول استعمال

سؤال ٣ والاولى الجمع

سؤال ٤ لكن الا حوثرت هذا

الافوى عنه لئلا يثبت مع الاختصاص والظهور بغيرهما مع عدم

بل يجب على الافوى

فصل النجاسة عشرة

الاول والثاني البول والغائط

سؤال ١ في الطبو المحترمة الافوى

سؤال ٢ شرب لبن خنزيرة

سؤال ٣ ليس له دم سائل

سؤال ٤ حل تامل الا في ما ليس له لحم منها

سؤال ٥ لكن الافوى عنه

سؤال ٦ من جهة الشبهة الموضوعية

سؤال ٧ هذا اذا مر رد بين ما يحل كله وبين ما لا يقبل التذكية من

سؤال ٨ اكل لحمه بمقتضى الاصل

سؤال ٩ غير المأكول والا فمقتضى الاصل هو جواز اكله ايضا

## الراجع الميث

سؤال ١ لكن الا حوثرت في اللبن

سؤال ٢ لا يترك

سؤال ٣ اذا انفصلت منه بنفسها لبوغها الحذا الذي يفضل عند

سؤال ٤ واما المعطوعة منه فبذلك فلا فوى نجاستها ونجاسة

سؤال ٥ ما

في النجاسة

في النجاسة

في النجاسة



# كتاب الطهارة

## الحاشية

## المن

## الموت

ما فيها من الميت ان كان مائعا

لا حاجة الى هذا المصلي في الحكم بطهارتها الا اذا علم  
باخذها من الطيبه بعد موتها وشك في نذبتها

من بدأ المصلي

لا يترك

لكن لا حوط

على الاحوط فيها وفيما بعد ها

المصغرة نجسة

او ثبت باخبار المصليين

وان علم كونه

لا فرق بين القليل والكثير

فان كان قليلا

حل اشكال

جواز الانتفاع

## الخامس

بل هو الاقوى

لا يخلو عن وجه

والاقوى عدم التنجس

فالاحوط الاجتناب

الاحوط المترك

بل جواز بلعه

## السادس والسابع الكلب الخنزير

عن المتولد منهما اذا بنحاشته المتولد منها مطلقا لا يخلو من قوة

## الثامن

لا يترك

وهو الاحوط

حليته العصب بالثليث انما تكون فيما اذا كان غليانه وثليثه  
كلاهما بالطبخ واما الثليث بالهواء فلا يثريه مطبوخا ولا غير المطبوخ

او بالهواء

بل الاقوى عدم الحرمة قبل الغليان

بمجرد التثبيث

لا ينبغي تركه خصوصا في الزبيبي

وان كان الاحوط

نقدم

وان غلت

## الحاكم عشرين الحجب الحرام

في الكلب

في الخنزير

في الكلب الخنزير



مرئى	المسئ	الحاشية
	الجنب من الحرام	على الاحوط
مسئلة	حال الخروج	مشكل لعدم كونه من الايمان سمي لا الزنبى لعدم حصول الترتيب بين الايمان والاسم بذلك الاول ان ينوبه بثنائي اثنان حصوله باجمعه تحت الماء
مسئلة	وان كان الاحوط	لا يترك

## فصل طريق ثبوت النجاسة

مسئلة	فحكم نجاسته	على اشكال
مسئلة	وجوب الاجتناب عنها	هذا هو الاقوى
مسئلة	فالظاهر وجوب	لغير ظاهر لكنه احوط
مسئلة	ثانطا	ان لم يكن اخبار المخبر بالطهارة مستند الى الاصل وكذا ما بعده

## فصل في كيفية النجس

	بالانجس السافل	لا يخلو من اشكال
مسئلة	فلا ينجس في الاربع	فيه اشكال اذا كان الثقب مضطربا لارض
مسئلة	وكذا اذا ذهب لذهب	كلاهما محل تأمل
مسئلة	خصوصا في الفرض الثاني	لا يترك في هذا الفرض
مسئلة	انه لا ينجس	لكن الاقوى نجسته
مسئلة	ظاهر وان	لا فرق بين الفرضين في الاحتياط

## فصل في شرط في صحة الصلوة

مسئلة	ولا اختصار له بمن نجسها	بل له جهة اختصاص به ايضا مضافا الى وجوبه الكفاي على الكل فان بقاء النجاسة فيه بقاء لعمله الذي كان محررا عليه حدوا وبقاء فعله اعدام لعمله للناظر الزامه به واخذ مؤنته منه وكذا المصحف
-------	-------------------------	--

النجاسة لا ينجس بها

في كفايتها

في كفايتها



# كتاب الطهارة

٨

مِرْثَا	المتن	الحاشية
مسئلة	لا يخلو ثابتهما	بل اولهما لما ذكرنا نعم ان ياد رالبه غيره شرعا لم يكن له الرجوع اليه
مسئلة ١٣	وقلنا بجواز	هذا قول ضعيف والمسئلة غير مبنية عليه ايضا
مسئلة ١٤	البادوة اليها	في غير المنجد بن
مسئلة ١٥	الاحوط	لا يترك في النصف الجدران
مسئلة ٢٢	وجب مسح	او تطهيره ان امكن
مسئلة ٢٤	فالاحوط والاول	بل الاقوى
مسئلة ٢٨	بل يبل باخصاص	نقدم انه الاقوى لا بمعنى نفى الكفاي بل بمعنى ثبوت الجنتين او ثبوت الكفاي مرتبا على مناعه
مسئلة ٢٩	بغير اذنه اشكال	الاقوى جواز بل وجوبه ان امنع اما لك من الطهيرة والاذن
مسئلة ٣١	حتى المسببة	لا يترك الاحتياط فيها
مسئلة ٣٢	وكذا الشب لا تسعلا	على الاحوط
فضل اذا صلى في الخس		
	وان كان الاحوط الامام	ان امكن تحصيل الشرط لبا في الصلوة بدون فعل المناف ولا يترك حنيئد
	ان امكن الطهيرة والتبديل	او الالفاء اذا كان عليه سائر غيره
	اتمها وكانت صحيحة	هذا اذا كانت في البدن او في الثوب لا يمكنه نزع الا فالا فوا نزعها واما ما عاريا
	بهما مع الجاسه ولا شيء	الاقوى فيه ايضا هو ما مر من التفضيل
مسئلة	فالظاهر من باب	الاقوى فيه وجوب لاعادة او القضاء بل الاحوط ذلك في اجناب الوكيل ايضا

الاجتناب في الاحوط



باب	المثنى	الخامس
١	ثم يبين أنها وفقت على توبه	هذا إذا كانت الأرض خارجة عن الإبتلاء والّا فلا أقوى بطلان الصلوة
٢	أودم الفدح المعفو	هذا وما بعده محل اشكال واشكل منها فرض الشك فيهما
مسئلة	الأقوى الأول	بل الأقوى هو الثاني
مسئلة	في أحدهما لأغارباً	بل يصلي عارياً على الأقوى والأحوط فضاؤها أيضاً في توبتها
مسئلة	نعم لو كان له غرض	بل لا يجوز معه أيضاً
مسئلة	فلا يعبد الخبيث	هذا إذا لم يتمكن من نزع الثوب إلا عن نزع وتطهير البدن
مسئلة	في سعة الوقت	هذا هو جو الصلوة معها في سعة الوقت والأقوى عدمه
مسئلة	وان كانت أحوط	لا يترك

## فصل فيما يعفى عنه في الصلوة

### الأول

مسئلة	أو داخله	في الدخلة منها ومن غيرها اشكال
الثاني		
مسئلة	بقاء العفو	محل ثامثل
مسئلة	يبني على العفو	لا يدخل من اشكال
مسئلة	اشكال	لا اشكال في عدم العفو

### الرابع

محل اشكال

المحمول المتنجس

### الخامس

لا يترك

الأحوط الأفضا على الذكر



# كتاب الطهارة

١٠

الحاشية

المسئ

المورد

بل هو احوط

وان كان الاولى

لا يترك

وان كان الاحوط

فصل في المطهرات هي مواضع الماء

كفاية الثاني محل ثامن

بل الثاني ايضا

مسئلة

لا يترك

وان كان احوط

=

بل هو احوط

المسئلة

مسئلة

على الاحوط

بل والمدرية

مسئلة

بل الظاهر عدم كفايتها

كفاية المرة

مسئلة

نظير اغبار الجيوب بالقليل في غابة الاسكال عدم  
طريق الى اخرج غسالها بل في الكبر والجارى ايضا  
يعتبر العلم باستيلاء الماء بامنا على اطلاقه على جميعها  
ولا يكفي وصول التداوة اليها وكذا باطن الصابون  
والخبز والخبز والطين واسبائها

نظيره بالقليل

مسئلة

لا يخلو من اشكال

يجعله في طشت

مسئلة

واخرجت عنائه بذلك

الماء النجس

مسئلة

عدم صدق ذلك لا يضر بعد انفعالها من طهرها الى باطنها

عدم صدق انفعال

مسئلة

وزالت عينه

بحيث لا يخرج منه

مسئلة

محل ثامن

بحكم بطهارته

مسئلة

لا يترك

وان كان احوط

مسئلة

غير معلوم فلا يترك بالقليل

بدون العصر

مسئلة

ان علم بانه لم يمنع من وصول الماء الى الثوب

لا يضر ذلك بنظيره

مسئلة

الثاني من المطهرات الارض

فصل في المطهرات

فصل في المطهرات



# كتاب الطهارة

١١

## المؤخر المتن الحاشية

والأحوط الأفضار	لكن الأقوى هو التعميم
غير المسربة غير مضرة	الأحوط اعتبار صدق الجفان
اشكال الأذاغار	بل وإن تعارف
مسئلة ٣	الظاهر كفاية
مسئلة ٥	وإن لم يعلم بزوالها
مسئلة ٦	بشكل الحكم بمطهرته
	بل بقوى عدمها

## الثالث من المظهرات الشمس

والاشجار وما عليها	طهارة الاشجار وسائر النباتات بها محل تردد وكذا الظروف المشبهة والسقنية
مسئلة ٤	واقعة على الارض
مسئلة ٥	على اشكال تقدم
مسئلة ٦	طرفة الآخر
	فلا يبعد طهارة
	بل هي بعيدة جدًا

## الخامس من الانقلاب

مسئلة ٤	الا إذا علم	لا وجه لهذا الاستثناء
مسئلة ٥	ثم ماء لا يحكم بنجاسته	تقدم الاشكال في المايقات المفطره بالتصعيد

## الثاني من هاب لثخين

	وإن كان الأحوط	لا يترك كما مر
	او بالهواء	تقدم التفصيل
مسئلة ٣	بناء عليها ذكرنا من عدم	تقدم عدم صحة هذا المبنى
مسئلة ٤	فربما فلا بأس به	لكن يعتبر فيه ذهاب ثلثي المجموع بحسب رده إن
		كله بعد الصب لا باعتبار ما كان لئلا ينما قبل غلبا

الشمس

من الانقلاب

في ثخين



المثنى		الخامس
لا يخلو عن اشكال		المفروق هو ان العصب العالي المثلث لا يتجس بعلبانه ثانيا نجاسته العصب العالي فهو باثر على نجاسته العصبية التي لا تزول بالتشليب بخلاف ما لم يقل بعد فانه يتجس بالغلبان نجاسه العصب التي تزول به
مسئلة	لا يتجس اذا غلى	تشليبه قبل الغلبان لا يمنع من عروض الحرمة والنجاسة عليه بعد على الاقوى
مسئلة	على الاقوى	نقدم
مسئلة	لا بأس بجبل	الاحوط الترك
مسئلة	الا اذا غلى فانه لا يباح	غلبانه بالنار لا يثبته في حرمة ونجاسته نعم لو فرض غلبانه بنفسه لم يبعد التحريم لكن المزبل له جند هو التحليل لا غير
السابع الانفصال		
مسئلة	لا الى لون	بل وكذا مع التمسك في استناده اليه
الثامن الا سلام		
	وان كان هو الاقوى	القوة غير ثابتة
مسئلة	الرجوع الى زوجته	لا يصح الرجوع على الاقوى
التاسع التبعية		
الثالث	بتبعية الاسير	فيه اشكال - - التاسع - كالتجار - الاشكال فيها
العاشر زال عين		
مسئلة	وكذا مطبوخ	كلاهما محل اشكال في باب الطهارة الخبيثة فلا حوط عليهما وكذا كسابك في كونه من الباطن

في الاشكال  
في التبعية  
في زال عين



في الغيبة  
والاحتياط  
في النجاسة  
والاحتياط  
في النجاسة

في حكم الاواني  
والاحتياط  
في النجاسة

النجاسة	النجاسة	النجاسة
الخامس عشر	الخامس عشر	الخامس عشر
والاحوط	والاحوط	والاحوط
الخامس عشر	الخامس عشر	الخامس عشر
على الاقوى	على الاقوى	على الاقوى
الخامس عشر	الخامس عشر	الخامس عشر
لا يبعد البناء عليها	لا يبعد البناء عليها	لا يبعد البناء عليها
الحاظر الظلمة	الحاظر الظلمة	الحاظر الظلمة
مسئلة	مسئلة	مسئلة
مسئلة	مسئلة	مسئلة
فصل في ما اذا علم نجاسة شيء	فصل في ما اذا علم نجاسة شيء	فصل في ما اذا علم نجاسة شيء
الخاص	الخاص	الخاص
مسئلة	مسئلة	مسئلة
مسئلة	مسئلة	مسئلة
مسئلة	مسئلة	مسئلة
مسئلة	مسئلة	مسئلة
فصل في حكم الاواني	فصل في حكم الاواني	فصل في حكم الاواني
بل مطلقا	بل مطلقا	بل مطلقا
مسئلة	مسئلة	مسئلة
مسئلة	مسئلة	مسئلة
مسئلة	مسئلة	مسئلة



المورد	المتن	الحاشية
مسئلة ٣	فالافوى ايضا البطلان	بل الافوى هو الصحة ان كان بالاضراف منهما لا يرسل العضو فيهما او الصب منهما عليه
مسئلة ٥	مع الجهل بالحكم	الافوى هو البطلان مع الجهل بالحكم
فصل في احكام النخل		
مسئلة ١١	فالظاهر عدم	الاحوط الترك
مسئلة ١٢	وان كان الترك احوط	لا يترك
مسئلة ١٧	عدم الوجوب	نعم اذا كان لهما مع ذلك نخل على النخول المتعارف وحب عليهما تركهما عند ذلك
مسئلة ١٩	في حاله اشد	بل الافوى حرمتها في هذا الفرض
مسئلة ٢٢	كفاية جريان العادة	محل ثامتل
فصل في الاستنجاء		
	وان كان الاحوط منفصلا	لا يترك
	ولو من الاصابع	محل اشكال
مسئلة ٤	لكن يطهر المحل	محل اشكال في العظم والروث
مسئلة ٥	جران قاعدة النجاء	الافوى عدم جريانها
مسئلة ٦	لكن الاحوط	لا يترك
مسئلة ٨	وطهر المحل	فيما احمل كونه عظاما او روثا اشكال
فصل في الاستبراء		
	ستابنه فوق الذكر وائمنه	هذا من سبق الفلم والصبغ عكس هذا
فصل في موجبات الوضوء ونواقضه		
الثالث	اذا كان من المدة	او الامعاء

الحاشية

في النجاء

في الاستبراء



المورد	المسئ	الحاشية
التادس	والمؤسطة	وكذا سائر موجبات الغسل غير الجنابة
مسئلة	كفى ولا يجب عليه ثانيا	محل ثابته
فصل في غايات الوضوءات		
مسئلة	لكن الاقوى ذلك	سبأته انه غير ثابت
مسئلة	بالشر ايضا	لا يترك
مسئلة	محم او لا تشم الوضوء	بل يجب محم عند اعادة الحدث
مسئلة	احوطه البرك	الاقوى هو الجواز
مسئلة	فان الخط بوجد بعد لمس	بل يوجد مع المس ما ناولا وان اخرج عنه طبعاً فالاقوى هو الحرمه
٥	فالظاهر حرمته	هذا هو الاحوط
مسئلة	للحدث اكله	اذا كان اكله مستلزماً لمسها قبل محوها
فصل في الوضوءات المشتملة		
مسئلة	حتى الكون على الطهارة	الاقوى ان المسحت للفني هو الكون على الطهارة من الحدث وهو الغاية الاولى لوضوء الحدث بالاصغر وسائر غاياته يترتب في الاكثر على هذه الغاية واما استحباب افعاله بنفسها مع قطع النظر عن هذه الغاية فغير ثابت
مسئلة	شرطية في الاقامة	غير معلوم
مسئلة	رجعا الى الاول	محل اشكال خصوصاً الثاني
مسئلة	صح الا ان يكون	بل صح مطلقاً ولا معنى للتفصيل هنا
مسئلة	دون البعض فانه سبيل	الصحة هنا ايضا لا تخلو من قوة
مسئلة	بالوجوب الاستحباب	بعد الجهة الذي يصح بغلق حكيم مفقود في الوضوء لكن ضد التذب صحيح بوجه آخر بان
فصل بعض منجيات الوضوء		

في غايات الوضوءات

في غايات الوضوءات

في غايات الوضوءات



في بيان الوضوء  
والغسل  
والاستنجاء  
والاستبراء

المورد	المستن	الحاشية
الثامن	والرجلين	وعند الفراغ منه
فصل في بعض منكرات طهارة		
الخامس	من الحدث الأكبر	مرات الأحوط تركه
فصل في أفعال الوضوء الأول غسل الوجه		
مسألة ٩	يجب لفحصه	إذا كان الاحتمال منشا معنى به عند العقلاء
الثاني غسل اليدين		
مسألة ١٢	وجبت أزالته	الأذا كان ما عليه الوسخ معدودا من الباطن
مسألة ١٥	وإن كان الأحوط	لا يترك
مسألة ١٦	المجبرة بكفى غسل	على النحو الآتي في الجمار
مسألة ٢١	حال الإخراج من الماء	ولا بد أن يقصد كون جريان الماء على العضو بعد الإخراج أيضا جزء من الوضوء بمعنى كونه بقاء لغسله لا أعاد المحذور فلو قبل حينئذ بجواز قصد الغسل الوضوء من أول الرمي إلى انتهاء الغسل لم يكن بعيدا
مسألة ٢٣	الأحوط غسله إلا	بل مطلقا
الثالث مسح الرأس		
	وإن كان لا يجب كونه كذلك	الأحوط الأمضا على ذلك
	بمقدّمه حد الرأس	ولا عن حد مقدم الرأس
الرابع مسح الرجلين		
	والأحوط الأول كما أن الأحوط	لا ينبغي ترك الاحتياطين
	في الأحوط الجمع بينهما	المسح على البشرة مجزئ قطعاً فلا حاجة إلى الجمع
مسألة ٢٤	بالنداء الباقي في	لا ينبغي تركه



الحاشية

المثنى

المورد

مَسْئَلَةٌ ٢٤	من تشرط طوبى المباح	يجب لبند الأثر إليها فقط
مَسْئَلَةٌ ٣٢	بالندرج	الأحوط الأفضل على هذا النحو
مَسْئَلَةٌ ٣٧	وكذا يجوز الإبطال	محل اشكال
مَسْئَلَةٌ ٣٨	فالأحوط	بل الأقوى خصوصاً إذا تضمن المصح ولوباء جديد
مَسْئَلَةٌ ٤١	عد وجوب أعادته	بل الأقوى جوب الاعادة

فصل في شرائط الوضوء

الاول	الى تمام العنل	بل الى حدود مسماه وان صار مضافاً قبل انتهائه نعم لا يكون بقاءه حينئذ جزء من غسل الوضوء ولا يقع المصح بشداوته
الثالث	يجب الفحص	تقدم التفصيل
الرابع	وطرفه	ان كان منحصراً او كان الوضوء بالارتماس فيه او بالصبي منه واما ان كان غير منحصر وكان الوضوء بالاعراف منه فهو صحيح على الأقوى
=	ومكان الوضوء	معنى الفناء الذي يوضو فيه واما موضع الوضوء فلا يضر غصبته الا مع الاختصاص
=	ومصب مائه	ان كان منحصراً وكان غسل العضو منزهاً للصبي فيه و الا فالا فاقوى عدم البطلان لعدم اباحته
مَسْئَلَةٌ ٤٤	يكونها مغسوبة او نسيباً	من غير الغاصب
=	بل ومنقراً	الأقوى في المضر هو البطلان مطلقاً
مَسْئَلَةٌ ٤٥	اوقاها الا لان هذا	بل الأقوى هو الثاني لانها وان لم تكن ما لا يمكنه الرد لكنها بعد بآية على ملك مالكها ولا يجوز الضرر فيها بغير اذنه وكذا الفرع الثاني

في شرائط الوضوء



الموجز	المثن	الحاشية
مسئلة	الأمع جربان العاد	الاستثناء محل ثا مل
مسئلة	بل لا يترك في صون	بل وفي صورتي الغفلة واعتقاد عد الاشتراط أيضا
مسئلة ١٣	مثل	نقدم التفصيل
مسئلة ١٥	باطل	بل يصح على الأقوى والحر والبرد لا مدخل لها في صدق التصرف بل في الانتفاع وهو غير محرم
مسئلة ١٦	فالظاهر صحته	إذا لم يكن ضرر منه بالوضوء زائد على ضرر قبة بالخروج مثلا إذا كان يجري عليه لمطرف قوي به غسل الوضوء والآفاقا لظاهر بطلانه
الشرائح	سواء اغترف منه	نقدم التفصيل
٤	جهلا أو دينا	إذا كان معدو دافعا
مسئلة ٢	ولا يبعد الصحة	بل البطلان لا يخلو من قوة
الشرائح	وان كان الاحوط ترك	لا يترك
الثامن	ولو ركة منها	او اقل من ركة
٥	بجوالناهي	الأقوى هو البطلان وان كان بجوالناهي
التاسع	الآن الظاهر صحته	إذا كان قوي بمثل الوضوء باجرا فيه الماء على العضو لا يصيب الغير
مسئلة ٢٢	او وجهه تحته صحيحا	لا يخلو من اشكال
الحادي عشر	الاحوط الاستئذان	بعد بطلاله او مع رعايته عدم كون المسح بماء جديدا
الثاني عشر	فيلحق بالموالاة	ويبيد ما اتى به كذلك
مسئلة ٢١	ولا ضد الغاية	مقتضى الفاعل لزوم ضدها لان الغايات هي المطلوبات النفسية التي يكون قصد التفرغ بالوضوء باعيا كونه طهرا



الموقف	المسألة	الحاشية
		طريقا الى امثال او امرها الذي هو مناط التفرقة لا باعتبار امره الغير الذي لا يكون شيئا في نفسه ولا له امثال حتى يتفرق به
الثالثة	لكن الاط في صورة استغلا	لا يترك في الضميمة المباحة بل وفي الراجحة ايضا
مسألة ٣١	هل يكون المأمور مستغلا	ليس في وضوء المحدث بالاصغر تغذ نوعي ولا اختلاف جهة فلا يمكن تغذ الامر به ايضا وتقدم ان ملاك مضد التفرقة هو او امر غائبة وهي مستغلة فيصح عند اجتماعها الوضوء بما هي امثالا او بعضا من دون ابتداء على تغذ الوضوء وتغذ الامر به واما النذر فلا يوجب تغذ نوعا نعم اذا نذر فردين منه وجب الايمان بهما على حسب ما نذر
=	في تغذ ولا يبنى	مجرد ما ذكر من بيان النذر لا يوجب التغذ لجواز الايمان به لهما معا
مسألة ٣٢	يمكن الحكم بطلانه	لا يبعد الحكم بالصححة في صورة الجهل بالضرر
مسألة ٣٣	ولكن الاط والوضوء	لا يترك
مسألة ٣٤	لكنه مشكل فالاط	بل الاقوى فيه وفيما بعد
مسألة ٣٩	اذا صادف الحدث	لا يخلو عند من شوب اشكال فالاط في الفرضين الوضوء للصلوات الالائية واما ما سئل بعدهما او بعد كل منهما فلا يجب اعادة ثبوتها على الاقوى لقاعدة الفراغ
مسألة ٤٠	فيمكن الحكم بصحتها	هذا مبني على كفاية التجديدي اذا صادف الحدث والافحج اعادة ثبوتها للعلم بطلانها



الحكماء

المؤثر	المشتر	الحاشية
مسئلة ٤٠	بجري فاص الجاوز	الافوى اخضاص فاعين الجاوز بالصلوة والغسل والنيهم حكمهما حكم الوضوء في الاعشاء بالثلث العارض في الاثناء
مسئلة ٤١	والاحوط الاعادة	لا يترك
فصل في احكام الجبانة		
	اطرافه ووضع حرفه	على الاحوط منه ومنه ما بعد
	تغير ذلك	والاحوط الجمع بينه وبين وضع الحرف والمنع عنها
	والظاهر عدم تغير المنع	بل الظاهر تغيره والاحوط كونه على وجه يحصل به اقل مستحق القتل
	والاحوط الجمع بين المنع	لا يترك
	فان امكن وضع حرف ظاهر عليها	بحيث تعد جزء منها ان امكن
مسئلة ٤٢	وجهاان	او وجههما الثاني
مسئلة ٤٣	الاحكام المذكورة	والاحوط منه ضم النيم
مسئلة ٤٤	الى المفضل	على وجه مبرقة القدم
مسئلة ٤٥	فالاحوط الجمع	الافوى بين النيم
مسئلة ٤٦	والاحوط	لا يترك
مسئلة ٤٧	فان عدنا الفاجوز	بل لا يجوز وعليه لاسرضاء مطلقا على الافوى
مسئلة ٤٨	فان كان مستحيلا	تحقق الاستحالة الطهارة في الدم المستخرج في غايه البعد ولو فرض حصولها منه فالدواء باق على نجسته
مسئلة ٤٩	والاحوط	لا يترك
مسئلة ٥٠	من وجوه كابتفاد	بعضها غير تام كابتفاد مما تقدم
مسئلة ٥١	هل يغتسل من الغسل شيئا	الافوى بعينه
مسئلة ٥٢	عن نفسه لا يخ عن اشكال	اذا توضأ صاحب الجبيرة وضوءه المروع له لصاوة الموضوءة فجاز ان يان بعد بالفضاء عن نفسه او عن غيره بشرط



المورد	المسئ	الحاشية
		أو بالأجرة السابعة الثابتة لا يخلو من قوة نعم لا يشترط له وضوءه لصلاة القضاء عن نفسه أو عن غيره على الأقل
مسئلة ٣١	بل لا يؤخر جواز	عدم الجواز لا يخفى من قوة
مسئلة ٣٣	بشرط حصوله من غير منه	وكونه معد ورا في عمله لا منجر بآفته
	والأحوط الاعادة في الجمع	لا يترك في الأولين إذا كان اليقين بل الفعل المشروط بالوضوء
فصل في حكم داء الحديث		
	لكن لا حوط في هذه الصواب أيضا	لا يترك
مسئلة ٣	وان كان احوط	لا يترك
مسئلة ٤	الا ان يكون الموضع اجبا	بغير التدور وشبهه ويكون وجوبها هم من حرمة مستها على الحديث والا فلا شك في حاله لعدم ثبوت كونه مبيحا لعبر الصلوة
فصل في الاغسال		
مسئلة ٥	فعلبه كارة واحد	بل كذا رنا ان ايضا ان كان المندوك منهما الزبان دور العسل اذا المندور وهو غسل الزبان او كمالها الذي يحصل بالعسل لا مطلق العسل
فصل في غسل الجنابة		
الاول خرو	مع عدم الاستبراء بالبول	ان كانت جنابته بالان الى
		وفي المرأة والموتى يكفي
الثاني	ان كان سابقا محدثا	والعسل فقط ان لم يكن محدثا بالاصغر
مسئلة	اذا كان الثوب مختصا به	لا يترك الاحتياط في هذه القوة
مسئلة	الا اذا علم	بل مطلقا
مسئلة	وكا فواعد ولا عنده	بل وان لم يكن فواعد ولا عند اذ يكفي كونهم محل ابتلاية

الحاشية

الحاشية

الحاشية



# كتاب الطهارة

٢٢

في كتاب الطهارة  
باب ما يوجب الغسل من الجنابة

المورد	المتن	الحاشية
		في حكم من حكم الجنابة وان كان غير ترك الافناء
مسئلة	الا فوى عدم الوجوب	فيه تأمل مع العلم بعد التصور
مسئلة	اجتناب نفسه	بإنيان اهله وهو مورد النق

## فصل في ما يوجب غسل من الجنابة

الثا الطوا	محكوم بالصحة	لا يحكم بالبطلان
------------	--------------	------------------

## فصل في محرم على الجنب

الخامس	على الاحوط	بل الا فوى
مسئلة	وكذا حال الخاض والغشا	ان اتقوا لهما الكون منه بعد انقطاع الدم وقبل الغسل واما مع انسمراره فلا يشترع لهما التيمم وعليها المباداة بالخروج على الا فوى
مسئلة	كان الاحوط	لا يترك في مثل الخمرات والجدران
مسئلة	والا فوى جواز	بل الا فوى حرمها لما مر من ان المحرم قراءة السورة
مسئلة	فانه لا يشترع لكونه حراما	بل يستحبها بلا اشكال فان المحرم هو الدخول والمكث في الكفن
مسئلة	يجب عليه ان يتيمم	سباني في التيمم

## فصل في ان غسل الجنابة مستحب نفسي

السادس	وترك بدنه كفى على الا فوى	الاحوط كون الادئاس بعد خروج شئ من بدنه من الماء
مسئلة	بازل جزاء دخل في الماء وهكذا	مع قصد بقاءها على الجزئية الى تمام الغسل بوصول الماء الى جميع البدن فالترتيب انما هو في حدود الاجزاء والا فوى مجمعة الوجود في زمان حدود الجزاء الاخير
مسئلة	يجب غله	على الاحوط



المورد	المثلث	الحاشية
١	لا يجب غسله	هو كغيره في الاحواط
مسئلة	والمسلوس المبطون	ان كانت طهارة شمع الطهارة والصلوة فقط
مسئلة	يجوز العُدول	العدول عن التزيب الى الارثاس لا يخلو من اشكال
مسئلة	رجع ماء الغسل فيه	بل الاحوط اتمام غسله بماء اخر
٢	نعم لا بعد صدق	صدق عليه لا يضر مع كونه معتصما بالكرية نعم ان نقص
	المستعمل	عن الكربة كثرة الاغتسال بحته حكمه بعد
مسئلة	واباحه ظرفه وعدم كونه	على نحو ما مر في الوضوء وكذا اباحه المكان والمصتب
مسئلة	على وجه الداعي يكون صحيحا	الافوى هو البطلان مطلقا اذا كان الداعي اليه مشال الامر
		بالصلوات التي ضار فيها الا اذا كان الوقت باقيا بعد بمقدار كعبه
مسئلة	يشكل في غير شهر رمضان ايضا	لا اشكال فيه من هذه الجهة فان كونه فعلا واحدا لا يوجب
		صدقا اظار الصوة على نفيائه

## فصل في مستحبات غسل الجنابة

	وهي امور	لم يثبت اثبات جملة منها لكن لا بأس باتباعها رجاء
مسئلة	بانها منى يجب الغسل	ان كان بال قبل الاتزال لم يشر بالخرطاط فالواجب
		هو الجمع بين الغسل والوضوء بل الاحوط هو الجمع مطلقا
١	يجب الاخطا بالوضوء	ان كان مضبوفا بالحدث الاصغر لم يجب الغسل كما مر
مسئلة	لكن الاحوط	لا يترك
مسئلة	وان كان الاحوط	بل الافوى كما مر
مسئلة	وكذا الوضوء القدير	وكان ناديا بالعناوينها ايضا والافى عند الكفاية عن سبيل
٢	كفى عن الجمع ايضا على الافى	حل اشكال
٣	بعض المستحبات كفى	الافوى عند كفايته من غير ما نوى من مستحب فضل اخر الواجب
مسئلة	كما يكفيه ان يقصد	نقد الاشكال فيه
٤	حقيقة الاغتسال واحد	ظاهر الادلة كونها حقا بوقوعه

## فصل في الخبض

فصل في مستحبات غسل الجنابة

في الخبض



المورد	المتن	الحاشية
	يلحقها حكم غيرها	فيه اشكال
مسئلة ٥	يدم الاستحاضة يرجع الى الصفات	سباني انها ترجع الى العادة ثم الى الصفات ثم فيها تفصيل
=	فصل الفرية	وكانت معدورة في تركه على الاحوط
=	كالفرجة المحبطة	لحوقها غير بعيد
مسئلة ٦	اعتبر والنوا الى	اعتباره هو الاقوى نعم لا ينبغي ترك الاحتياط
=	ولو في قضاء الفرج	او الرحم
مسئلة ٧	وما ذكره محل اشكا	بل ما ذكره هو الاقوى
مسئلة ٨	يعني حكم الاولى	حل ثامل
مسئلة ٩	الاظهر الاول	بل الثاني
مسئلة ١٠	وفي النقاء المتخلل	بل هو محسوب من المحض ايضا كما قرولفت الاستحاضة في العيادة من سبب العلم
=	وان تجاوز المجموع عشرة	وكان النقاء المتخلل اقل من عشرة والا فهما جنسان على الاقوى
=	منهما واحد للصفاء	ان كانت لها عادة عددية وكان بعض الدم الثاني داخل في ذلك العدد فالاقوى والرجوع اليها قبل الرجوع الى التميز
=	وتحناط في النقاء	نقدم انه محسوب من المحض
مسئلة ١٩	يقدم الوث	حل اشكال فتحناط مطلقا
مسئلة ٢٠	اذا رأت ازدياد الوث	لم يظهر معنى لهذه العبارة
مسئلة ٢١	موافق للعد والوث	موافقة كليهما للوث مشقة في مفروض المسئلة
مسئلة ٢٢	وتحناط في الاخرى	بل الاخرى حصة متنافسة مطلقا وكذا في الفرع بعده
مسئلة ٢٣	بترك العبادة	الاحوط الاستظهار بيومين ثم الجمع الى ثلث العشرة
مسئلة ٢٤	لما قر من ان في النقاء	مرارة من المحض
مسئلة ٢٥	سنة الفرية	وكانت معدورة في تركه
فصل في حكم تجاوز الدبر عن العشرة		

في كتاب الطهارة



المورد	المتن	الحاشية
مسئلة	لا يبعد زجج الصفا	لا يبعد زجج العادة هنا ايضا
=	الى افا ربها في عدد الايام	الاحوط في المضطربة بالمعنى المذكور هو الجمع بين الوظيفتين في الفاصل من عادة الاقارب من السبعة
=	والاحوط ان نختار السبع	بل لا يخرج من قول في جميع موارد الاخذ بالعدد
مسئلة	الاحوط	بل لا يخلو من قوة
مسئلة	على الاحوط	بل الاقوى
مسئلة	ونحن اذ في البين	نقدم انه من الحيض
مسئلة	نحن اذ	بل هي فائدة التميز
فصل في احكام الحائض وهي امور		
الثالث	بل سور ما على الاحوط	بل الاقوى
الخامس	اذا استلزم	بل وان لم يستلزم
السادس	يتم ويخرج	نقدم في الجناية
السابع	غير معلوم	لا يبعد حرمته
الثامن	ولا يبعد الحائض بالزوجة	هذا يبعد بثوث ثلثة امداد في الاخير ينفذ البيحوض في الاولين اقرب منه
=	وان كان احوط	لا يترك في المقصر
مسئلة	بل لا يخلو عن قوة	لا قوة فيه
مسئلة	فيمه الدينار	محل تأمل
مسئلة	والاحوط صرفها	لم يظهر له وجه
مسئلة	او المتميز	محل اشكال
مسئلة	لا يطل يمتها	ما في في التيمم
مسئلة	وفرائد المزدان	الاولى من كفا والافضار على غيرها

مراد من احكام الحائض



في الاستحاضة

في الحيض

في الجنابة

المؤثر	المؤثر	الحاشية
=	بدلية القيام	لم يثبت
مسئلة ٤٣	والافوى صحة الجمع	محل اشكال
فصل في الاستحاضة		
	ولم يحكم بحضته	ولا بنفاسيته
مسئلة ٩	بل الاحوط	والافوى
=	كون ذلك بعد الغسل	ان لم يكن مستقر السبلان والا فلا بد من الاحتياط قبله
مسئلة ١٠	فالاحوط	بل الافوى
مسئلة ١١	على الاحوط	بل الافوى بل اعتبنا غسل عتاق اللبلة الماضية فيه ايضا لا يخلو من قوة نعم اذا دم النارك له غسل صلوة الفجر عليه اجزاء عنه
مسئلة ١٢	بعد الصلوة اعاد	عدم وجوبها لا يخلو عن قوة
مسئلة ١٣	لا يضر بعينها	الاحوط استئناف الغسل
فصل في النفاس		
	لكن الاحوط	لا يترك
مسئلة ١٤	وابتداء الحساب بعد	فيه اشكال
مسئلة ١٥	مخاطب بالجمع	بل هو محسوب من النفاس ان كان يجب عليها في الظاهر العمل بحكام الطاهرة قبل عود الدم
مسئلة ١٦	وان كان الاحوط	لا يترك الى العشرة
=	انما بما بعد ما الى العشرة	محل اشكال والاحوط الجمع في المتمم
مسئلة ١٧	والافوى عدم	فيه اشكال وقدمت
مسئلة ١٨	يسخت لها	بل هو احوط على نحو ما مر في المحيض
مسئلة ١٩	وفرائد اثبات التجدي	بل سور ما وابعاضها كما مر
فصل في غسل من المني		







# كتاب الطهارة

٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

المورد	المستن	الحاشية
وكذا القبط دار الكفر	على الاحوط	
فصل في تجب الغسل		
يُحْدِثُ مَا عِنْدَ كُلِّ غَسَلٍ	بِلَا يَخْلُو مِنْ فَوْقِ	
فصل في تجب لما شئت		
الساكن	بل والمطهرة الرجعية	يغسل المطلقة للمطلقة وعكس كلاهما محل اشكال خصوصا الاول ونحوه اذا كان بعد انقضاء عتق الطلاق واما بعد انقضاء العتق فلا اشكال في عدم الجواز
مسئلة	على الاحوط	لا يترك
فصل في عرفات يفا		
الثانية	وتب الغسل من الامر	بل من الغسل على الاقوى وان كان لاحوط الجمع
مسئلة	ويجب حوطها	ان كان فيها شيء من المساجد السبعة
فصل في كيفية غسل الميت		
	لغتم يجوز	الاحوط تركه ايضا مع التمكن
مسئلة	الاحوط	لا يترك
مسئلة	ثلاثة يمتنات	مع الاحتمال يضم الرابع او القصد في الثالث الى ما في الذمة كما مر
مسئلة	الاحوط الغدد	بل لا يخلو من قوة
مسئلة	الغسل به	قد مر الاشكال في الميم
فصل في شروط الغسل		
الثالث	بل الاحوط	لا يترك كما مر
الخامس	اباحة	على الاحوط في بعض ما ذكر وقد مر في الوضوء ما ينبه عليه



المورد	المثلث	الخامسة
مسئلة	جازبل وجب فيه	ان كان جديداً لدفن بحيث لا يكون فيه هناك حرمة ولا ابناء الناس برأئته ولا مشقة في تجهيزه
مسئلة	وكان الداعي على الغسل	لم يظهر لي معنى محض لذلك
مسئلة	وان كان الاحوط	لا ينبغي تركه
فصل في اداب غسل الميت		
الثامن	جميع مفاصله	استحياب ثلثين غير الاصابع غير ثابت
التاسع	والاولى	بل الاحوط
العاشر	كل من الغسلين لاولين	لا وجه للتخصيص بها بل الوجه اما تخصيص الاستحياب بما قبل الغسل الاول وبغية للاغسال الثلاثة والظاهر هو الاول
فصل في مكروها الغسل		
الثاني	بل الاحوط	لا يترك
فصل في تكفين الميت		
	وان لم يمكن فوفا	اي مفضا
مسئلة	تقديم النجس	هذا هو الاقوى
=	تقديم الحرير	تقديمه غير واضح ولا بعيد التحير
مسئلة	او منقطعة	فيها وفي الناس اشكال
مسئلة	الثالث عدم مجودية الزوج	لا بعيد القول بانه من اتفاقه الواجبه التي يجب على الحاكم اجرائها عليه من امواله ما لم يقسم على عز مائه وان كان هو مجوراً عن التصرف فيها
=	الخامس عدم يمينها	اسقاط وصيتها بنفسها كحتمها الذي يحدث لها على الزوج بعد موتها غير محجة نعم عمل وصيتها بها مسقط له لانعدام موضوعه

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة



# كتاب الطهارة

المورد	المن	الحاشية
مسئلة ٧	مُرَّوَجَه فَعَلَى ذَوَّجَهَا	الواجب عَلَيْهِ هو كُفُّهَا وَاَمَّا سَائِرُ الْمَوْنِ فَعَلَى مَا لَهَا
مسئلة ٢٠	نَحْ لَا يَبْعَدُ	مَحَلَّ اشْكَال
مسئلة ٢١	اشْكَال	اَوْ اَوْاهُ مُقَدِّمُ الْكُفْنِ عَلَى حِفْوَنِ الْعِزْمَاءِ فِي الْفَلَسِ مُقَدِّمُ حَتَّى الرِّهَانَةِ وَالْجَنَابَةِ عَلَى الْكُفْنِ
مسئلة ٢٢	ان يَعْطَى لَوْرَثَتِهِ	ان كَانُوا مُتَخَفِّينَ لَهَا
فصل في مسحيات الكفن		
الشافعي	بين رجله	اي اليه
ع	شي من المحووظ	بل من الذَّيْبَرَةِ
فصل في بقية المسحيات		
الشافعي	ان يجعل الطرف الايمن	بل الاولى عكس ذلك
فصل في الحووظ		
	والاحوط	مراعاته غير لازم
	ولا يبعد استحياب	له مثبت استحباب منع غير الكفين منها نعم لا بأس به رجاء واما الكفان فهما من المساجد ومعهما واجب
مسئلة ٣	واقل الفضل مثقال	الاحوط ان لا يكون اقل من ذلك
مسئلة ٤	بل الاحوط نزكه	لا يترك
مسئلة ٥	يبعد	على الاحوط
فصل في الجرد بين		
مسئلة ٦	من الخلاف او الرمان	الاولى تقديم الخلاف
مسئلة ٧	بمقدار ذراع	بل بمقدار عظم الذراع

من كفن

الاحوط

الجرد بين



المورد	المثنى	الخامس
مسئلة ٧	الاولى ان يكسب	ذكر جماعة كثيرة من اصحابنا انه يستحب ايضا ان يحجل عليها شئ من الفطن ولا بأس به رجاء

## فصل في الصلوة على الميت

مسئلة ١٩	لكن الاحوط اعاده	بجمل كونه منه على الاحوط
هذا اذا كان قد عمه على تكبير الامام سهوا واما مع العمد فالاحوط اعادته معه لانضر التقديم بيقا القد على		

## فصل في كيفية صلوة الميت

مسئلة ٢٠	او كوز الميت منافقا	ان كان مطهر الاسلام مبطنا للكفر اضطر المسلم الى الصلوة عليه
مسئلة ٢١	وان كان الاحياء	لا يترك

## فصل في شرائط صلوة الميت

مسئلة ٢٢	الاحوط ترك التكلم	لا يترك
مسئلة ٢٣	مع مراعاة الشرائط	وملازمه احد منكمي الصلوة على نحو ما في رواية ابى هاشم
مسئلة ٢٤	يجوز الصلوة على قبره ايضا	لمن لم يدرك الصلوة عليه قبل الدفن

## فصل في ادراك الصلوة على الميت

مسئلة ٢٥	الثاني ان يجعل الجميع	هذه التكيفية محل اشكال
----------	-----------------------	------------------------

## فصل في مكروها الدين

الحادي والعشرون	وان استلزم فاد الميت	محل اشكال
مسئلة ٢٦	الكذب	ولا شئ من المحرمات الاخر
مسئلة ٢٧	لكن الاولى	بل هو الاحوط
مسئلة ٢٨	لنفله	محل اشكال وكذا السابع الثامن التاسع والثاني عشر
مسئلة ٢٩	والاحوط الامسئد	بل لا يخلو من قوة مطلقا

## فصل في الاغتسال بالماء من احد غسل الجنين

هذا هو الوجه في بيان كيفية صلوة الميت وشرائطها وما في ذلك من المكروها والمندوب



المورد	المسئ	الحاشية
	واستم وضوء النافلة	في الفقه والمذهب انم الوضوء عن الحاسن انم وضوء الفريضة
مسئلة	ثم يمكن منه يوم الجمعة	فيل الزوال واما بعد فلا ينجى الاعادة
مسئلة	ففي الصلح اشكال	بل الاقوى عدم الصلح مطلقا
مسئلة	عن غسل الجنابة بل عن غسل	الاقوى عدم اجزائه عنهما كما مر
مسئلة	يصح التيمم ويجزى	لم يثبت بطلان التيمم عن الوضوء او الاغسال الغير المثل
		للحدث نعم لا بأس بالابتنان به برجاء المطلقية
الثاني من الاغسال الزمانية		
	في اليوم الاول منه	فيه نامل والاولى فعله برجاء التذنب
	والاكدم منها بالي الغد	وكذا غسل اول ليلة من الشهر
الثالث غسل يومى لعين		
	ويجمل الى الغروب	بل هو الاقوى
فضل في الاعسا الفعلة		
الرايع و العشرون	لكن يحمى	هذا هو الظاهر من الدليل بلا اشكال
مسئلة	بل لا يبعد	نقدم ان الاقوى علمه
مسئلة	يقوم التيمم	نقدم عدم ثبوت بدليته عن مسلمها
فضل التيمم كبقية العجز عن اشيعها هو تخيرها		
مسئلة	وان كان الاوط	لا يترك
مسئلة	كناية الاستنابة	ان كان اختياره معينا للاطمينان
مسئلة	فالاقوى صحتها	محل اشكال
مسئلة	وان كان الاوط	لا يترك
الثالث الحرف	يكون مخلة شافا	اذا كانت بحيث لا تشتمل عادة
=	او الاحمال الموجب للحرف	اذا كان له متشايعنى العفلاء بمثله

يوم الزمان

يوم الزمان

يوم الزمان



# كتاب الطهارة

٣٣

المورد	المنن	الحاشية
مسئلة ١٨	ولكن الا حوط	لا يترك
مسئلة ١٩	لكن الا حوط	لا يترك في الصورة الاولى
الرابع	الحج في تحصيل	ان كان ثما لا يحل عادة
الخامس	وان لم تكن مرتبطة به	ما يكون خوف حدثه فيما بعد مسوغا للنيتم فعلا هو فلة الماء غتا يحتاج اليه بنفسه وبما يرتبط به من الجوار والانسان المحرم وغيره بل ولو كان واجب الفلادون ملا يرتبط به نعم اذا عرض لشخص عطش مهلك فعلا وكان واجب الحفظ او جائزه نعتن او جاز صرف الماء اليه والنيتم مرتبطا كان او غيره
مسئلة ٢٢	بل وكذا اذا خاف على طفل	ان كان الطفل مرتبطا به وهو يمونه فلا اشكال في وجوب النيتم وايضا الماء الطاهر له بل لا يخلو من قوة في غيره ايضا اذا توقف حفظه عليه وكذا الرقيق
مسئلة ٢٣	فقد يتم الثاني	بل ثم يقيم الاول
=	ولا يخلو ما ذكره من وجه	بل هو الا هو في بناء على وجوب لصلاة عاريا عند انحصار الشار في النجس
مسئلة ٢٤	والفرق بين الصورتين	لم يظهر فرق بينهما كيف احوال الصيق متلزم لخوف الفوات
مسئلة ٢٥	لانكفي لصلاة اخرى	على الا حوط
مسئلة ٢٦	فالظاهر وجوب للنيتم	بل الظاهر عدم استباحة المكث في المساجد والعبودية المجذبة لا حذ الماء ولا اغتسال بهذا النيتم فهو كفا في الماء يتم للصلاة وغيرها
فضل في بيان ما يصح النيتم به		
مراعاة هذا القول حوط	لا يترك القسم الاول مع امكانه وليكن على وجه	تشتدي به الاغضاء كالدهن

كتاب الطهارة



# كتاب الظاهر

٣٤

المورد	المتن	الحاشية
مسئلة	الا ان الاحوط	لا يترك
=	الاحوط	لا يترك
مسئلة	يجوز	مع رعاية الاحتياط المذكور وكذا فيما بعد
مسئلة	يجب ازالته	وجوبها غير معلوم نعم الاحوط مع الامكان مع احد البدل بالاخرى حتى يزول مداونه او القصر عليه حتى يتبين ثم يتركه ويصح به واما الغسل بالماء فالأقوى عدم جوازه
مسئلة	وان كان الاحوط	لا يترك ومع عدمهما يجمع بينهما وبين الغبار
فصل بشرط فيما يتم به		
	ومكان التيمم	لا يعتبر اباحة مفر التيمم مع عدم الاختصار
مسئلة	الجمع بين الوضوء والتيمم	مع قلة التيمم وازالة التراب عن اعضائه قبل الوضوء في الوضوء الاول
مسئلة	فيقتل الى المربة	بل يجب الجمع بين التيمم به وبالمربة والآخفة
فصل في كيفية التيمم واما شرطه في ايضا امور		
الاول	فقد رفع الحدث	التيمم غير رافع للحدث فلا معنى لغسل به واما قصد الاستبابة فلا اعتبار به وجه تقدم في الوضوء
مسئلة	ولا يفتل الى الظاهر	الاحوط الجمع بينهما
مسئلة	والاحوط الاستنابة	ان لم يكن له ذراع والافنى مقدمة على الاستنابة
مسئلة	مع اتحاد ما عليه	وحد الامر لا يوجب عدم اعتبار الغيبين غاية الامر انه يمكن معها الغيبين لا جمالي
مسئلة	على وجه التفتيد بطل	بل الظاهر بطلانه مطلقا
مسئلة	تيمم واحد	مع رعاية الكيفية
مسئلة	وان كان الاحوط	بل لا يخلو عن قوة نعم لا ينبغي ترك الاحتياط بما جعله اولى

في ترك الاحتياط



المورد	المثل	الحاشية
مسألة ١٩	فان كان بعد تجاوز	فدفعه ان تجاوز الحبل لا اثر له هنا يجب الايمان به وبما بعد
=	بعد الفراغ ما لم يصم	بل الاعتناء قوي في هذه الصورة اذا كان الشك في الاجابة
فصل في احكام النيم		
مسألة ٢٠	الا فوى جواز النيم	بل الا فوى عدم جوازه مع رجاء زوال العذر في الوقت
مسألة ٢١	لكن الاحوط	لا يترك مع احتمال زوال العذر
مسألة ٢٢	مع العلم بزواله	بل ومع احتمال زواله ايضا محل اشكال
=	بشرط عدم العلم	وعدم احتماله ايضا
مسألة ٢٣	حتى وضوء الخائض	لم يثبت بدليله النيم عن الوضوء والغسل العبر
		الرافعين للحديث كما مر
مسألة ٢٤	والاحوط الاعادة	لا يترك
مسألة ٢٥	اشكال	افواه انه يحكم ما بعد الركوع الوجدا في
مسألة ٢٦	ويجوز	هذا لا يخلو من قوة
مسألة ٢٧	بطل نيمهم اجمع	ان لم يحضر جميعهم لم ينزاحوا عليه بحيث لم يمكن
		احد منهم من التصرف والا فلا يبطل نيم احد منهم
مسألة ٢٨	لكن الاحوط	لا يترك الاحتياط بهذا حتى في ما هو يدل على الجنابة
مسألة ٢٩	يجزى في النيم	محل تامل
مسألة ٣٠	فصحته منية	الا فوى هو البطلان مطلقا
مسألة ٣١	فتعتبر للجنب	على الاحوط
مسألة ٣٢	وجب ان ينيم	فدعرا الكلام فيه
مسألة ٣٣	مسح كليهما	بل مسح البشرة
مسألة ٣٤	والظاهر سقوط حرمة	محل اشكال في ما اذا كان في غير مواضع النيم
	المسح	بل الانتقال الى النيم فيه اقرب

واجاب عن كل ما ذكر



# كتاب الصلوة

٣٦

كتاب الصلوة

في فرائضها

الحاشية

المؤمن

المؤمن

كتاب الصلوة

فصل في أركان الفرض وثوابها

لا يترك

وان كان الجلو سرحوط

مثل ذهاب الشغل العز على الاحوط وكذا صلوة الوصية

بن المغرب العشاء

مسألة

فصل في أوقات اليومين وثوابها

فيه اشكال والاحوط له الا ان يمان بهما فيه بفسد ما في الزمة من دون تعيين الاداء والفضاء وفي اخره بعد العشاء

فتمتد فيها الى طلوع الفجر

من الزوال اليهما

اي بعد ما يختص بالظهر من اوله هذا هو الاقوى انما يدل ان مدار النجوم على سبيل الانقضاء لا على حدوده حيثه فيجوز الا ان يمان بصلوة الليل عند لكن لا يجوز تأخير العشاء اليه

لا خيال ان يكون نصف

مسألة

بل قد نصح مع عدم اذاتها ايضا كما لو زعم انه صلى الظهر فاني بالعصر ثم ثبت ان لا يصل الظهر وان العصر وقع في الوقت المختص بالظهر ولكن وقع جزء منها في المشترك او زعم انه صلى العصر قبل الظهر سهوا فاني بالظهر في الوقت المختص بالعصر فضاء على القول به ثم ثبت ان لا يصل العصر فان الاقوى صحتهما وباني بالشريك بعدهما اداء او فضاء

اذا ادعى صاحبه الوقت

مسألة

هذا الاحتمال ضعيف جدا

لا خيال احتمال

مسألة

الشهر في بعض ما ذكر غير ثابتة والاقوى في الفرض هو بطلان العصر والعشاء ان وقع جميعهما في الوقت المختص بالظهر والمغرب صحتهما عصر او عشاء ان وقعنا كلا او بعضا في المشترك واما ان تذكر في الاشياء فمع الوقوع في المشترك وبقاء محل العدل بعدل ومع عدم بقاء محلّه مضح عشاء ومع

فالمشهور على انه ان كان

مسألة



المورد	المثنى	الحاشية
		الوقوف في المحض اشكال احوط العدول والامنام شم الاعادة
		ان يقال بالتحسين بينهما بل يتعين الاثنان بالاولى منهما
مسئلة	فاذا مر ان يعبد بها الى الظهور لا يخلو من اشكال	
فصل في اوقات الرقائب		
مسئلة	على الاقوى	بل الاقوى هو الاول
مسئلة	المشهور عدم جواز	وهو الاقوى
مسئلة	بل ولو قبله	سئل ادلة التقديم لهما لا يخلو من خفاء
مسئلة	الثالث في الميتم مع خفاء	تقدم ان الاقوى وجوب لنا بخرمعه
مسئلة	كما مر هنا	ومر وجوبه
	مع غلبه الاثنان	يكفي في وجوب تعلم احكام الطواري كاحكام سائر فيها الموضوعات بماله من المعنى احتمال الابتداء بها وان يغلب فيها
	والاعادة اذا خالف الواقع	والاحوط اعادتها مطلقا
مسئلة	الرجحان قبله مع قطع النظر	بل يعبر في انعقاد السنة وذلك وانما خرج عنه قدر الصوم في السفر والاحرام قبل الميقات بدليل خاص
مسئلة	وان كان بعد صلوة العصر او الصبح	ليس ما يعبد بها وقتا لثي من النوافل المرئيه
فصل في احكام اوقات		
مسئلة	اذان العارف	محل اشكال
مسئلة	فلا يعبد الحكم بالصحة	محل اشكال في ما اذا كان مع ذلك عالما بوقوع بعض الصلوة قبل الوقت او احمل ذلك

لا بد من العلم

في احكام اوقات



الموجز	المتن	الحاشية
مسئلة	والا لا يحكم بالصحة	الفرق غير ظاهر و عدم جواز الشرع فيها لعدم ما يحرز به الصحة لا ينافي احراز صحة ما فرغ منه بقاء هذه الضراغ نعم ان علم بان احرازه للوقت قبل الصلوة كان مستندا الى ما يصلح لذلك حيث الاعادة في الصلوة
مسئلة	العدل بما وان كان	نقد الاشكال فيه وان الاحوط العدل والامتناع ثم عاد لها
=	وبني على انها الاولى	نقدم ان الاقوى صحتهما عصرًا وعشاء ان وقع جميعهما او بعضهما في الوقت المشترك وبطلانهما ان وقع جميعهما في الوقت المختص
مسئلة ٩	فان الاحوط	نقدم ان الاقوى صحتهما وبأنه بالمغرب بعد ما
مسئلة ١٢	فالاحوط	لا يترك
مسئلة ١٤	وجوه	افواها هو الاول كما تقدم
مسئلة ١٧	وان كان احوط	لا يترك
مسئلة ١٨	بل يبطل على الاقوى	لا قوة فيه اذا كان معها مدد كالركعة
فصل في القبلة		
ولو للبعيد ولا يعبر	اتصال	قبلة العبد ليست غير الكعبة طوعا استيقابا العين لا يمكن بدون اتصال الخط المذكور وبها والحاذات العرفية ليست باوسع من الواقعية والبعيد لا يوجب زد بادسغة الحاذات كما اشهر بل يزاد به ضيقا كما هو محسوس واستيقاب اصل الصفة الطوبى لها ليس مبنيا على شيء مما ذكر بل الامتناع اذا راعوا غاية صحته كان لصفتهم اتخا غير محسوس لا محالة فالخطوط الخارجة منهم اليها غير موازية فممكن اتصال جميعها بها
وان كان مرادهم الجهة	العرفية	بل المراد بها هو السميت الذي يعلم بحسب وضع الارض ونسبة اجزائها بعضها الى بعض بعدم خروج الكعبة عنه فتشاي اجزائها في احوال الحاذات لها وهذا هو الاقوى

اجازة



الموجز	المسنن	الحاشية
	اشكال	اؤاه الكفاية ان كان اخبارها مستندا الى المبادئ الحسية
مسئلة	ومنها الشمس هل العرق	في العبارة خلل ظاهر فان اراد ما في كتب الفوم من جعل الشمس عند الزوال على الحاجب لا بمن فهو لا يصح ولا يوافق العلامة الاولى ايضا اذ لازمة انحراف قبلتهم عن القبلة
		الجنوب الى المشرق مع انه ليس بشئ من اهل العراق كذلك اذ الغريبون منهم كما هل الموصل قبلتهم فقط الجنوب وغيرهم يجرؤون عنها الى الغرب على ثقافتهم فيه
مسئلة	الافوى وجوبها	لا قوة فيه نعم هو احوط
مسئلة	والاحوط	لا يترك
مسئلة	والاوجب الاعادة	اي الاثنان ببعضه الرابع
فصل في ما يتقبل له		
احدها	بالعرض بندر ونحوه	محل اشكال
فصل في احكام المخلات في القبلة		
مسئلة	ما بين الميمن واليسار صحته	الاحوط هو الاقتصار على ما بين مشرق اول الجدي ومغرب
=	وان كان الاحوط الاعادة	بل لا يخلو من قوة في صورة الاستدبار
فصل في السز والشار		
فالاول	كان الاحوط سز الوجه	لا يترك
واما الثاني	والقندمين الى السافين	الاحوط سز باطن القندمين
مسئلة	بل وان تخذل زمان	البتلان معه لا يخلو من وجه
=	فالاحوط	بل الافوى
مسئلة	وان كان الاحوط	لا يترك
مسئلة	كالعامد على الاحوط	بل الافوى

في ما يتقبل له

في السز والشار



# كتاب الصلوة

٤٠

في شرائط لباس المصلي

المورد	المثل	الحاشية
فصل في شرائط لباس المصلي		
الثاني الإباحة	بالصحة لا يخفى عن قوة	الافوى هو البطلان في المفصر
=	هو الغاصب أو غيره	البطلان فيما إذا كان هو الغاصب لا يخلو من قوة
مسئلة ٢	وأما إذا كان للغير فشكل	الافوى فيه البطلان
مسئلة ٣	فالظاهر أنه كذلك	محل أشكال
مسئلة ٤	فوزاً	أو مبدل أن نفوت الموالاة بين الأجزاء
الثالث	وان كان الاحوط	لا يترك
مسئلة ١٢	لم يجب لأعادة	فيه أشكال
مسئلة ١٣	من جلد الحيوان	ان أحمل كونه من غير المأكول فهو من جزئيات تلك المسئلة
مسئلة ١٤	وكذا الصدق	كأنه من جزئيات تلك المسئلة أيضاً
مسئلة ١٥	وكذا البنجاب	استثناء محل تامل
مسئلة ١٦	الافوى جواز	هذه المسئلة عند لا يخلو من شوب أشكال فالاحوط الاجتناب عنه وكذا ما يشك في كونه حريراً أو من الذهب
=	فلا أشكال فيه	لا فرق بينه وبين سابقه
مسئلة ١٩	صحة صلواته	محل تامل
مسئلة ٢٢	صحتها	محل تامل
التاس	بالكف به	فيه أشكال
مسئلة ٢١	لاباس	محل تامل وكذا المسئلان بعد ها
مسئلة ٢٣	وان كان احوط	لا يترك
مسئلة ٢٤	فالافوى	فيه أشكال كما مر وكذا ما عيدها بالنسبة الى الصلوة
مسئلة ٢٥	فالافوى جواز	نقد أن الافوى هو الصلوة غاربا



منها ما يجب

المورد	الممن	الحاشية
=	بل وكذا في صورة	لا يترك فيها
مسئلة	ونفتح صلواته فيه	حل تامل
مسئلة ٤٧	بصلواته في الصورة الآتية	وكذا في الثانية على الاقوى كما مر
فصل في مكان المصلي		
احدهما اباحته	او ناسبا	مع كونه غير الغاصب كما مر
مسئلة ٣	بطلت الصلوة	الاقوى صححتها تحت السقف والحجمة المغصوبين وان كانت في شدة الحر والبرد اذا الانقاع بهما في الحفظ عن الحر والبرد غير الضرر فيها والممنوع هو الضرر لا الانقاع
مسئلة ٤	بما اذا توقف الانقاع	توقف الانقاع بها عليه لا يوجب صدق الضرر فيه كما مر
مسئلة ٧	الا اذا امكن	بل مشكل معه ايضا
مسئلة ٨	الاقوى صحة	بل الاقوى هو البطلان في المفطر
مسئلة ١٤	اداء ما عليه	او السبب لبرائته منها ولو بالضمآن
مسئلة ١٥	علم رضا الدينان	الاحوط بل الاقوى اغنيا اذن ولي التمسك بالوصاية او الحكومة ايضا اذ الحق ليس مختصرا بالغرماء بل الظاهر كونه للتمسك ابتداء ولهم بالبيع
مسئلة ١٦	الظن الخاص بالفول	بل يكفي الظهور وان لم يحصل منه الظن
=	ولا يثبت في هذا القسم	بل يكفي الظهور في مثل هذه الافعال الموضوعة في العرف للافادة لا يحتاج العقلاء بها على حد احتاجهم بالافتقار
مسئلة ١٨	مع ظنها ايضا	بل الاحوط الاقتصار على صورة شهادة الحال بالرضا
الثاني من شروط	والا فهو مشكل	بل ممنوع
مسئلة ٢٤	وان كان الاحوط	لا يترك



المسألة	المسألة	الحاشية
الشيخ	ولا مساوياً له	لا بأس بالمساوات على الأقوى
الفاشر	على الاحوط	لا يشترك
"	والأولى	بل الاحوط
"	وان كان الأولى	بل الاحوط
فصل في مسجد الجبهة		
مسألة	على الفرض طاس	سبائك
مسألة	لا يجوز	على الاحوط
مسألة	نعم يجوز	الاحوط الترك فيها وفي نوى المشر
مسألة	يجوز	عذ الجواز لا يخلو من قوة وفي نوى المشر
مسألة	لا بأس	مشكل
مسألة	على اشكال	احوطه الترك
مسألة	وان كان متخذاً	جواز التجرد على ما اتخذ منه من غير ما يصح التجرد عليه محل اشكال
مسألة	والاحوط تقديم الأول	بل تقديم الثاني هو الاحوط
مسألة	لكن الاحوط	بل الأقوى في مورد الفرض
فصل في الامكنة المذكورة		
مسألة	لكن الأقوى	محل تامل
مسألة	او طاف دون اخرى	لا يخلو من اشكال
فصل في بعض احكام المسجد		
مسألة	لكن الاحوط	لا يشترك
فصل في الاذان والاقامة		
والأقوى استحباب الاذان	وكذا الاقامة لكن لا ينبغي تركهما خصوصاً الاقامة لمن له عنايته بالاعمال ومكملاتها لكثرة ما	

مسجد الجبهة

مسجد الجبهة

مسجد الجبهة



# كتاب الصلوة

٤٣

الكتاب	المسألة	الحاشية
		ما ورد فيهما من التاكيدات والثواب
مسألة	وان كان الاحوط	لا يشترط
مسألة	في هذه الصورة لا يخفى عن اشكال	بل لا قوى عدم مشروعيتها فيها
=	وبشرط في السقوط امور	اعتبار هذه الامور انما هو في محل المجدد مبدئاً للصلوة مستقلاً عن الجماعة اما جماعة او فرداً واما من دخله لا دراكها فوجدتهم قد فرغوا ولم ينفذوا الصفوف فالظاهر ان سقوطها عنه بملاك اخذ ولا يبعد فيه سقوطها في كل مورد يكون ادراكها قبل الفراغ من قطع الاحوط الترك محل اشكال
مسألة	وهو في الصلوة	
مسألة	والمرأة	
فصل في شرط في الاذان والاقامة		
الثاني	واما البلوغ فالأقوى	محل اشكال
فصل في حيث فيهما امور		
العاشر	بصلوة ركعتين	في غير صلوة المغرب
مسألة	ثم بداله الامامة	او المامومية
فصل في النيّة		
مسألة	اذا كان ما عليه فعلاً متعدداً	الأقوى وجوب تعيين ما اخذ في منغلق الامر من العناوين الفضلية التي لا تنصرف لعمل المشترك الي بعضها الا بالنسبة كمنوان الظهر والعصر والفضاء وكالفرصة والنافلة ان اخذنا معرفتين للمامومية كما في فريضة الغداة ونافلتها من دون فرق بين تعدد ما عليه فعلاً وعدنعم في الثاني يمكن التعيين الاجمالي بالفضة الى ما في الذم دون الاول

في الصلاة

في النيّة



# كتاب الصلوة

٢٢

المورد	المثل	الحاشية
مسئلة ٢	ويحمل انه امراداني	مران الادائية والفضائية من خصوصيات المامو به لا الامر قد العضا اليهما مبطل فضلا عن ضد الخلا
مسئلة ٣	شكل العدول	لبن لفصر والامنام من العناوين الفصدية ولا ثا بشر للفضد في تعيينهما فلا معنى للعدول بينهما وسباني حكم الثلث المذكور في الخلد
مسئلة ٤	وان كان الاقوى	في غير صلوة الاحياط
مسئلة ٥	عدم بطلانها ايضا	ان لم يكن له دخل في الداعي اصلا
٦	بترك الاضداد	الظاهر انه راجع الى الرباء في ابقاء العمل الا ان يكون مراتبا في رزها بما هي لا بما هي اضداد للعمل
مسئلة ٧	وان كان الاحوط	لا يترك
مسئلة ٨	ولا الخطور الخجالي	ان كانت الصورة المحطرة بباله بازاء مقام اليها
مسئلة ٩	فالاخو الامنام والاعاد	لا حاجة الى الاعادة في مثل الظهر والعصر اذا كان لم يصل الظهر قبلها بل بينهما ظهرا ونصت على التقديرين
١٠	وان لم يكن تما قام اليه	هذه الصوة لا تخلو من اشكال فالاحوط انماها كذلك ثم الاعاد فيما اذا صلى الظهر ثم قام اليها بزعيم انه لم يصلها وهرى نفسه في العصر واما اذا لم يصل الظهر قبلها اتمها ظهرا ونصت على اي تقدير وان صليها وقام الى العصر وهرى نفسه في الظهر كانت باطلة ولا تجري لقاعدة التجاوز فيها
مسئلة ١١	وبعيد العشاء	نقدم ان الاقوى صحتها وكذا في الثاني
السادس	كما هو الاقوى	نسباني في الجماعة



# كتاب الصلوة

٤٥

الكتاب	المبحث	الحاشية
التابع	إذا عرض للأول عارض	واستنبأ الثاني لأنهما بينهما
التابع	بعد ما قصد بها	ولم يصل صلوة قبلها إنما ما ولكن تقدم ان هذا الفرض وما قبله وما بعده لبث من العدد وحقيقة
مسئلة ٢٥	لكن الاحوط	بل الاقوى
مسئلة ٢٦	وقد مر سابقا	وقد مر ان الاقوى خلافه والصحيحة شاذة فلا عمل عليها
مسئلة ٢٧	فالظاهر الصحة	ان لم يكن بخلافه انها الظاهر صارا فالنبيته اليها واما في عكس فضع قطعاً على اني تقدم
فصل في تكبيره الاحرام		
	والاحوط عدم صلاحها	لا يترك
مسئلة ٢٨	فالاحوط	لا يترك
مسئلة ٢٩	اوسهوا	على الاحوط في ترك الاستفراد
مسئلة ٣٠	النطق بها	موالبا بين حروفها
مسئلة ٣١	بالجميع ايضا	هذا محل اشكال
مسئلة ٣٢	ان ياتي بها بعض	هذا مع انه ليس من الاخطاء في شيء باطل على الاقوى
مسئلة ٣٣	بل لا يجوز العكس	ظاهر الادلة كون رفع اليدين مستباحا حال التكبير لا مطلقا
مسئلة ٣٤	بل لا يجز	لم يثبت ذلك
مسئلة ٣٥	لكن الاحوط	لا يترك
فصل في القيام		
مسئلة ٣٦	لكن الاحوط	لا يترك الاستنبات بمقصد الاخطا واحتمال عز ثبوتها
مسئلة ٣٧	ولو قبل الدخول فيه	محل اشكال
مسئلة ٣٨	كفايتها ايضا	محل اشكال وكذا الوقوف على الواحد
مسئلة ٣٩	لكن الاحوط	لا يترك
مسئلة ٤٠	قدم ترك الاستفراد	بعض مراتب ترك الاستفراد مؤخر عن ترك الانضاب

في تكبيره الاحرام

في القيام



# كتاب الصلاة

٤٤

المسئلة	المسئلة	الحاشية
مسئلة ١٥	ويجب الانحناء	اي على القاعدة المضطجع المائل
=	والانحناء بالمساجد الاخر	لا يجب الانحناء بها
مسئلة ١٦	واحنى لها بقدر	الانحناء للسجود حال القيام ليس بلام لازم نعم ان يمكن من الجلوس والانحناء المحقق للسجود ولو برقع ما يجزئ عليه وجب لك والافاق الواجب هو الانحناء
مسئلة ١٧	بين الامرين	بل يختار الاول منهما
مسئلة ١٨	التكرار ايضا	وفي الضيق يختار الجلوس
مسئلة ١٩	لا يبعد جوب تقديم الجلوس	بل لا يبعد وجوب تقديم القيام وكذا ما بعد
مسئلة ٢٠	مراعات الاول	اذا تمكن من القيام استقبل ما بين المشرق والمغرب وجب ذلك
مسئلة ٢١	لكن الاحوط	بل الاقوى
مسئلة ٢٢	هو منقوسا	لا يبعد ينقوس الذكر وكناية الركوع الذي لا به
مسئلة ٢٣	والا وضع	الاقوى حينئذ هو وجوب الانحناء بدلا من السجود نعم الاحوط ضم الوضع المذكور الى الانحناء
فصل في الفرائض		
مسئلة ٢٤	وسجد سجدة السهو	على الاحوط كما بان
مسئلة ٢٥	ركعة من الوقت ايضا	الاقوى هو البطلان في هذه الصورة
مسئلة ٢٦	او الفرائض الى ما بعد السجدة	بعض الجزئية
=	فالاحوط انما هما	اذا تذكر بعد فرائض السجدة فالاقوى هو الاجزاء بتلك السجدة وناجز السجدة الى ما بعد الصلاة ولا يجب الانحناء ولا الاعادة
مسئلة ٢٧	بطلت صلوة	البطلان غير واضح اذا لم يكن بعض الجزئية
=	فالحكم كما مر	وقد مر ما هو الاقوى

في الفرائض



الخامسة

المن

منها

سنة ١	وازوجبت	حل اشكال
مسئلة ٢	والاحوط	لا يترك
مسئلة ٣	الا فؤى عدم وجوب	بل الا فؤى وجوبه ولو بنحو الا سركاز الحاصل من الاغنيا
مسئلة ٤	فله ان يعذر	بل يعذر ها معينا لها كما مر
مسئلة ٥	كفى	ان كان معنادا لها
مسئلة ٦	فان الظاهر جواز	حل اشكال
مسئلة ٧	بل في الظاهر ايضا	الاحوط الاخفات فيها
مسئلة ٨	كما ان الا فؤى	هذا محل تامل
مسئلة ٩	بل يجوز ذلك للفاد	الاحوط له الشك
مسئلة ١٠	وان كان احوط	لا يترك
مسئلة ١١	او مذكرا واجب	حل اشكال والاحوط الاثام ثم الاعادة
مسئلة ١٢	همزة	وكانت في كلمته واحد
مسئلة ١٣	اعادة الصراط	بل واعادة اهدنا ايضا ان كان قراها موصولة بها
=	اعادة المضاف	بل لا تخلو من قوة
مسئلة ١٤	الاحوط الادغام	لا يترك نعم لا باس بترك الغنة مع الواو والياء
مسئلة ١٥	الاحوط الفرائد	لا يترك
مسئلة ١٦	الاحوط الازغام	لا يترك
مسئلة ١٧	حتى الازغام في	تقدم انه احوط
مسئلة ١٨	محذوف التزوين	هذا محل اشكال
مسئلة ١٩	بالصا والسين	الاحوط هو الفرائد بالصناد
مسئلة ٢٠	فالاحوط	بل الا فؤى

فصل في الركعة الثالثة

في الركعة الثالثة



المسألة	المسألة	الحاشية
	والاحوط الثالث	لا يترك
مسألة ٤	احوط	لا يترك
مسألة ٥	وان كان الاحوط	لا يترك
مسألة ٦	فالا فوى الاجزاء به	مع فرض تحقق العقد منه الى عنوان ما انى به من البسبب والعداء ولو على وجه الاركان بالخاطر الا فالا فوى عدم الاجزاء وكذا الفرع الاول
مسألة ٧	وسجود السهو	على الاحوط فيها ومما بعد ما
مسألة ٨	وان كان مثل	هذا محل اشكال واما بعد الدخول في الاستغفار فالا عتاء لا يخلو من قوة
مسألة ٩	الواجب بآمنها	هذا معلوم العد والظاهر من الاجزاء المستحب للصلاة هي اجزاء الفرد الافضل منها التي به يمثل الامر الوجوب كما يمثل عند تركها بالفرد الاخر فصد الوجوب فيها هذا المعنى
فصل في مستحبات الفرائض		
الثاني	وكذا في الركعتين لا يترك	الاحوط الاخفات بهما فهما وكذا خلف الامام
العاشر	وكذا في العشاء في ليلة الجمعة	الاولى فرائض الاعلى في الركعة الثابتة من العشاءين في تلك الليلة
مسألة ١٠	اعادة الجمعة	الحكم في الجمعة محل اشكال
مسألة ١١	لا بأس به	والاحوط اعادتها مطلقا
مسألة ١٢	لا يبعد اغتفار	الا فوى عدم الاعتقاد بهما
فصل في الركوع		
الثاني الذي	والاحوط	لا يترك
مسألة ١٣	وان كان احوط	لا يترك وقد مر

الاحوط في جميعها

لا يترك



الخامسة

المثنى

سجدة

الافوى هو البطلان بالدخول في السجدة الاولى نعم  
الاحوط هو العود والائتمام ثم الاعادة

وكذا لو تذكر بعد

مسئلة

هذا هو المستعين من الوجهين نعم لا يترك الاحتياط بالاعادة

او القنار بفصد الرقع

مسئلة

الاحوط هو الثاني

فيل الوصول والائتمام

مسئلة

لا يفصد الاحتصاص به وكذا في السجود

السادر عشر اصبغ

مسئلة

فصل في السجود

الوجه الثاني

لا يترك

وان كان الاحوط

الثاني الذكر

لا يبعد اعتباره في رعاية الاحتياط

ولا يعتبر

مسئلة

اذا كانت له جمعة ولم يكن من غير اللون محبة العرف

مثل الوسخ

مسئلة

لا يوقف صد على رفعها فظا اذا ما اصبغ بجهته جزء من الارض  
فحدث هيئته السجود منه بصدائه ساجد على الارض نعم  
رفعها لعله احوط

رفعها اذا لوقت

=

الاحوط الاستيناب العرف

لا يجب

مسئلة

لا يترك

الاحوط

مسئلة

جواز الجرح هنا محل اشكال فالاحوط رفعها ووضعها  
على ما يصدق معه السجود

كما يجوز جرحها

مسئلة

لا يترك بينهما

وان كان الاحوط

مسئلة

مع وضع شيء من وجهه على ما يبعد عليه والاولى  
تقديم الخاجبة ثم الانف وان تغذ ووضع الوجه باجمعه  
وضع شيء من مقدم رأسه محض لا طهية السجود

على الاحتناء الممكن

مسئلة

ووضع جبهته عليه على وجه يصدق السجود عليه

مع رفع المجد الى جبهته

مسئلة

الافوى عدم وجوب ذلك اذا ايماء بدل عن السجود لا  
عن وضع الجبهة فقط

وكذا الاحوط وضع ما  
يمكن

=



# كتاب الصلوة

٥٠

المسألة	المسألة	المسألة
المسألة ١٣	نقدم انه محل اشكال	المسألة ١٣
المسألة ١٤	سبب ان الاقوى هو الصحة والنداء وبأن حكم الواحدة	المسألة ١٤
المسألة ١٥	هذا صحيح ان كان المفروض في الدوران وضع الجبهة على ما يرفع بحيث يتحقق بعض مراتب السجود والافتد من الزاوية	المسألة ١٥
المسألة ١٦	هو لا يناء ومعه لا يجب وضع اليد من الاحوط ضم الوضع الجبهة اليه	المسألة ١٦
فصل في منجيات السجود		
المسألة ١٧	اختيار	المسألة ١٧
المسألة ١٨	لا يخلو عن قوة	المسألة ١٨
المسألة ١٩	محل اشكال بل عدمه لا يخلو عن قوة	المسألة ١٩
فصل في سائر اقسام السجود		
المسألة ٢٠	نقدم حكمه	المسألة ٢٠
المسألة ٢١	لا يكفي المقارنة بل لا بد من تقدمها عليه	المسألة ٢١
المسألة ٢٢	لا يترك	المسألة ٢٢
فصل في الشهادتين		
المسألة ٢٣	و يجزى على الاقوى	المسألة ٢٣
المسألة ٢٤	وان كان الاولى	المسألة ٢٤
المسألة ٢٥	اي حين النهوض اليه كما مر	المسألة ٢٥
فصل في التسليم		
المسألة ٢٦	لا يجب تدارك	المسألة ٢٦
المسألة ٢٧	الاقوى هو بطلان اذا اني بما يبطئها عدا وسهوا قبل فوت الموالاة واما اذا استمر السهو الى ان فات الموالاة وسقطت	المسألة ٢٧
المسألة ٢٨	عن قابلية اللحون فالاقوى هو الصحة وان اني بالثانية بعد	المسألة ٢٨

و في السجود

و في السجود

و في السجود

و في السجود



# كُنَّا الصَّلَاةَ

المسألة	المتن	الحاشية
١	كانت الثانية مسجدة	الاحوط عد الاقصر على الاولى بل ياتي بعدها بالثانية ايضا نعم لا بأس بالاقصر على الثانية وحدها
٢	وان كانت الاحوط ذكر	لا يترك
مسئلة	فالاحوط	لا يترك
فصل في الترتيب		
	نعم يجزى عليه سجدتان لكل	على الاحوط
فصل في الفنون		
	بل لا بعد استباحة جنس	هذا هو الاقوى بل لم يثبت ما ذكر من استحبابه فيها
	لا يشترط فيه رفع اليدين	لا ينبغي تركه
مسئلة	يجوز	لكنه مخالف للحزم
مسئلة	كما يجوز	الاحوط تركه
مسئلة	لكن الاحوط	لا يترك
فصل في مبطلات الصلوة		
الثاني	نعم يوسى السلام ثم احدث	نقدم التفصيل فيه في السلام
الرابع	بالوجه الى الخلف مع فرض مكانه	الاقوى بطلان الصلوة بتعد الالتفات بالوجه الى حيث يرى ما خلفه وهذا هو المراد المشهور بالالتفات الى ما وراء الخلف الذي افقوا باطلاله عمدا لاسهوا لاجل الوجه بل الخلف حتى يحتاج الى فرض مكانه والظاهر انه هو المراد بالافتات في النصوص ايضا
	فالاقوى كراهته مع عدم كونه فاحشا	المكروه هو الالتفات بالوجه لرؤية ما في الميادين او البساتين وهو المراد بغير الفاحش لانه لا يبرح جارا وما لا يوجب الوجه نحو الميادين

لا يشترط فيه رفع اليدين

فصل في مبطلات الصلوة



الشيخ	المسئ	الحاشية
		نحو اليمين البتة فهو مبطل على الأقوى كما ذكرناه وهو فاحش مطلقاً
=	سهواً فيما كان عند مبطلا	وإنما فيما ذكرناه فالشهور على عدم الإبطال إذا صدر سهواً لكنه لا يخلو من أشكال
مسئلة ٢	والاحوط	بل الأقوى
مسئلة ٣	لا يبطل بعد	لا يخلو من أشكال وكذا في حروف المعاني
مسئلة ٤	والأحوط	لا يترك
مسئلة ٥	بل هو مبطل للصلوة	محل ثامل
مسئلة ٦	الاحوط	لا يترك
مسئلة ٧	مع مخاطبة الغير	محل أشكال إذا قصد عليه نه مما كلم وناجى الله تعالى به وقول برحمتك اللهم للعاطس لم يثبت جوازه ووجوب رد السلام مع أن المعارف فيه عند العرب ضد الدعاء به لا يثبت به غيره فالاحوط تركه
مسئلة ٨	فلا بأس	مرأ لا شك فيه
مسئلة ٩	يجوز رد سلام النجبة	الاحوط منه قصد الدعاء أي بقصد طلب سلامة له من الله تعالى لا طلب جودها مطلقاً
مسئلة ١٠	لو قصد المراسية الجواب	الظاهر أن قصد المراسية هنا في كونه جواباً ورد للسلام
مسئلة ١١	فالاحوط في الجواب	الأقوى هو وجوب الجواب بتقديم السلام على الطرف ومرت أن الاحوط قصد الدعاء مطلقاً
مسئلة ١٢	وجب الجواب صحيحاً	هذا إذا كان اللحن غير مخرج له عن كونه سلاماً والأقوى عدم الوجوب الاحتياط فقد ظهر مما تقدم أنه غير ممكن فيه وفي غيره من موارد الشك في وجوب الرد



مربع	المنز	الخامسة
سؤال ٢١	ففي كتابه أشكال	اذا الكفاية ومرة الاحتياط لا يحصل بما ذكر
سؤال ٢٢	وجوب الجواب	ان علم ان المسلم قد الطرقت قصد معناه والا فالجواب بل الجواز في الصلوة مشكل بل لا يتبعه عدم
سؤال ٢٣	يكفي في الجواب مرة	ان كان المسلم قصد بالثكر اركانها الاول والا فكل مرة غير ظاهرة الوجه
سؤال ٢٤	نعم لا بأس به بقصد	لا بأس هنا بقصد الفزان لكن قصد الدعاء مشكل لما مر
سؤال ٢٥	وجوب ان كان	لا يخلو من اشكال ولا احتياط في ما ذكر كما مر
سؤال ٢٦	ومشي سريعا	وجوب الرد حينئذ غير معلوم
سؤال ٢٧	وان كان هو الا حوط	لا يترك في غير الصلوة واما فيها فالأقرب لترك ومرة قصد الدعاء ليس باحوط
سؤال ٢٨	بقصد القرآن والدعاء	بل بقصد الدعاء كما مر
سؤال ٢٩	ولكن الظاهر عدم سقوط	في غير الصلوة
سؤال ٣٠	والظاهر عدم كفاية	بل الظاهر كفاية كما مر
سؤال ٣١	او بقوله سلام	حصول الاحتياط به مشكل وان ورد في بعض الاخبار
سؤال ٣٢	منحجب في منحجب	ليس من المنحجب في المنحجب بل الاستحباب في حقه كما ذكر منه في حق غيرهم
سؤال ٣٣	او بوجوبه الله وان كان في الصلوة	نقدم انه محل اشكال
سؤال ٣٤	ولا بالمهففة سهوا	لا يخلو من اشكال
سؤال ٣٥	حكمه حكم المهففة	على الا حوط
سؤال ٣٦	اذا كان سهوا	محل تأمل
سؤال ٣٧	وكذا بابيلا في قليل	لا يخلو من اشكال اذا الغد وضعت الفم لا يبدل في الصلوة
سؤال ٣٨	فصل في	مكروهات الصلوة

في مكروهات الصلوة



# كتاب الصلاة

٥٤

## الحاشية

المسألة

الثالث

وان كان الاحوط

لا يترك كما مر

الاثنين

اذ لم يحدث منه حرفاً ولا تحل اشكال وكذا التاوه وان

## فضل في صلاة الایات

واما وقتها

والاحوط عدم التأخير

هذا الاحتياط لا يترك

كيفية

لور كع الركوع الخامس

الاحوط انما السورة قبل الركوع الخامس

مسئلة

وبجوز الاجزاء بقنوت

لم يثبت استحبابه قبل الركوع الخامس

مسئلة

وكل رفع منه

الا الرفع من الركوع الخامس والعاشر

مسئلة

اذا ضاقت وقت فضلتها

الا فوى هو عدم جواز قطعها لذلك

مسئلة

والاحوط فضائها

لكن الا فوى عدم الوجوب نعم الاحوط الا بان يغير الموضع منها بعد الظهر

مسئلة

وان كان احوط

لا يترك

مسئلة

لكن الاحوط

لا يترك

## فضل في صلاة القضاء

مسئلة

وان كان الاحوط

لا يترك في هذه الصورة

مسئلة

يجب على القضاء

على الاحوط

مسئلة

لا يعيد التجنيد

التجنيد يعيد ومراعات وقت الفوت اوجه لكن لا يترك الاحتياط بالجمع

مسئلة

بعنوان احتمال

بل هو حوط

مسئلة

فيكفي الا بان يصل

كها في ذلك في الظهر والعشاء او العصر والعشاء محل اشكال نعم هو كان في الظهر والعصر

مسئلة

ما اشغلت ذهنه

اي بعد ما لم تكن مشغولة بشيء منهما

به اولاً

في صلاة الایات

في صلاة القضاء



# كتاب الصلاة

٥٥

المسألة	الفتاوى	الحاشية
مسألة ٢٣	دكتان مرد و نان بين الصبح والظهر	والعصر
مسألة ٢٤	خصوصاً مع سبق	لا يشرك في هذه الصورة
مسألة ٢٥	وان كان الاحوط	لا يشرك مع الامكان وكذا العدول
مسألة ٢٦	او خاف مفاجاة	هذا الاستثناء مستوعب
مسألة ٢٧	بل حرمة مناوتها لهم	فقدّم ان حرمتها لا تخلو من قوّة
مسألة ٢٨	فالا فوى عدم وجوب منع	حل اشكال
فصل في صلاة الايتيم		
مسألة ٢٩	نظر اداء دين الغنى	اليتيم باداء دين الغنى الى غريبه لا يعتبر كون الاداء صادراً عن المدين بل هو اعطاء المتيقن بنفسه ما في ذمته المدينون اليه واما هنا فلا بد من صدق ائنة صلى عنه وصام عنه وهو موقوف على نزل بل منزله او نزل بل فعله منزله فعله
مسألة ٣٠	لكن الجحيف	بل الجحيف هو ان ضد الغريب يعتبر فيه بما انه فعل المتبرع عنه بحسب الاعيان الذي يحج الشريعة والقرية المتوبة فيه هي فريضة اما النيابة التي هي فعل النائب فهي توصلية لا يعتبر فيها الغريب فان صدق استحق بها الثواب الا فلا واما ما ذكره من الوجهين فتلا سدفع بما الاشكال
مسألة ٣١	من الاصل لا يخلو عن قوّة	بل الا فوى هو الخروج من الثلث خصوصاً اذا كان له ولي بحسب عليه فضايتها عنه
مسألة ٣٢	وان لم يوص به	هذا مبني على الخروج من الاصل والا فوى ختمه
مسألة ٣٣	من الاصل ايضاً	ان كان الاحتمال في الماتبة والحج كما مر
مسألة ٣٤	لا يبعد	الاحوط الشرك مطلقاً

لا يشرك في هذه الصورة



# كتاب الصلوة

٥٦

المسئلة	المسئلة	الحاشية
مسئلة ١٠	ولا يفتي الا ببيان	الا فوي كفاية الامع شرط الزايد في عفت الاجزاء والاحوط رعاية الاحوط منهما
مسئلة ١١	واما لو انعكس فالاحوط	بل الا فوي اما احاط الصحة فضعف جدا وضاع المشايخ غير
مسئلة ١٢	الا اذا علم	بل بشكل مع العلم ايضا
مسئلة ١٣	اذا انقضى وقته	شكل الا كفاءة اذا كان الشك في انته اني بالعدم لا بل الظاهر عند الاكفاءة نعم ان كان الشك في صحته بعد العلم بالبيان كان الحكم بالصحة بخلافها وان كانت المدعيه منقضية
مسئلة ٢٢	فخرج الموجر	هو من سبب الفلم والمراد رجوع المسافر
مسئلة ٢٣	ملك الاجرة	ان لم يشرط عليه المباشرة
مسئلة ٢٤	اشكال	افواه وجوب صلوة الوقت
فصل في قضاء الوقت		
ما فانه من الصلوة يعذر	الا فوي هو الغمهم لموجبات القواف في الصلوة والصونم لا يعذر عوي انصراف الدليل عن بعد الترك عالماعا مداعلي وجه العصا والطغيان	
من مرض او سفر او حبس	النسبيل بها هنا غير مناسب للمريض والمسافر لا يعذر في ترك الصلوة والكافض لا يجب عليها فضاء ما وانما هي اعدار عنها مسطرة للقضاء في باب الصلوة	
ولم يمكن من فضاءه	المعبر في وجوب القضاء عن المعدور وهو تمكن من القضاء لاعداء المنكر منه	
من سفر وركوبه وان لم يمكن	التمكن من القضاء معبر في غير السفر نعم الاحوط ان	
مسئلة ٢٥	خصوصا	لا يترك في هذه الصورة

في وقتها



الرجوع	المسئ	الحاشية
سؤال ٣	لا يجب على غيره	لا يعبد الوجوب إذا كان موث الا كبر قبل مضي ما يمكن فيه من القضاء
سؤال ٥	فانه يراعى تكليف الميت	بل تكليف نفسه كما مر والاحوط رعاية الاحوط منهما و كذا اذا اختلفا في اصل الوجوب بل لا يعبد فيه عدم وجوبه على كلا التقديرين
سؤال ٦	اولا لعذر لا يجب	هذا يندرج على مختاره
سؤال ٢٠	وجب على الولي قضائها	لكن لا ينوي القضاء ان انى بها عنه قبل مضي الوقت
سؤال ٢١	وجب لا ينجز	هذا مبني على التعلق باصل التركة وقد مر ان الاقوى عدمه نعم يجب ان اوصى به وكان من الثلث او امضا الورثة
سؤال ٢٣	اولى واحوط	لا ينبغي ترك هذا الاحتمال
سؤال ٢٤	اشكال	لا يعبد الوجوب على الا كبر بعده من اول الامر كما مر
سؤال ٢٥	فالظاهر	بل المعلوم

## فصل في الجماعة

سؤال ١	وكذا اذا ضاقت الوقت عن تعلم	على الاحوط
سؤال ٢	لو خالف صحى الصلوة	الا اذا كانت علة لغدر الوفاء بالند و فيما بعد
سؤال ٣	كما يجوز العكس	كلها محل اشكال بل الاحوط ترك الجماعة في صلوة الطلوع
سؤال ٥	بل الاحوط	لا يترك
سؤال ٩	في غير الجمعة والعيد	بل وبهنا ايضا نعم بغير فهم العلم بصيرورة صلواته جماعة بنية المأمومين الا بتمام به ولعل هذا هو المناط في ترتيب ثوابها ايضا لانه الامامة ليست هي مما حصل له بفرض اتاها
سؤال ١٠	وضع فزادى ان انى	صحها فزادى في غاية الاشكال كذا في كل مورد نوى الا بتمامه ولم يحصل له لفقد شرط من شروطه

لا يجوز العكس



المسئلة	المسئلة	الحاشية
مسئلة ١	فلا قوى عدم الالتفات	يعتبر في عدم الالتفات كونه مشغولاً بشئ مما هو عليه المأموم
مسئلة ٢	والأصحت	نقد أنها محل اشكال وكذا ما بعد
مسئلة ٣	إذا كانت مخالفة	بل مطلقاً على الاحوط بل لا يحتل من فوق
مسئلة ٤	تقديم امام آخر	من انفسهم ان لم يشب الامام واحداً منهم
مسئلة ٥	من الابهام الى الانفراد	هذه المسئلة عند في غاية الاشكال فالاحوط الافضل على موارد الضرورة
مسئلة ٦	ثم العدول	نقد الاشكال فيه وكذا ما بعد
مسئلة ٧	وان كان الاحوط	لا يترك في موارد تحقق الانفراد
مسئلة ٨	الحجاء او مطلب آخر	هذا في غاية الاشكال
مسئلة ٩	عدلاً الى الانفراد وصحت	لو صح صلوة لم يخرج الى قصد الانفراد لكن تقدم ان صحها محل اشكال
مسئلة ١٠	واما في الركعات الاخر فلا بصر	هذا اذا كان ادرك معه القيام قبل الركوع فانفق ناسخة عنه في الركوع واما اذا لم يدركها معاً كما اذا منعه الزحام بعد سجود الركعة السابقة عن القيام الى التلاوة فلم يدرك الامام الا بعد رفع الرأس من الركوع فكونه مدكاً لتلك الركعة محل اشكال
مسئلة ١١	الانفراد والانتظار	والاحوط الانتظار ان امكن
مسئلة ١٢	فضل الجماعة قوى وكبر	الاحوط ان ينوي المتابعة للامام فيما يفي من افعال صلواته ويكبر لذلك رجاء لدرك ثواب الجماعة واما اذا نوى الصلوة وكبر للافتتاح فلا يترك الاحتياط بالامنام ثم الاغادة
مسئلة ١٣	نعم لا يضر العبد الذي	الظاهر ان هذا الحكم استثناء من كراهة الوقوف منفرداً عن الصف فقط فلا بد من تحقق جميع شرط الجماعة فيه حتى عدم البعد



شرح ابن حجر

في أحكام الصلاة

الكتاب	المبحث	الحاشية
فضل شرط في الجماعة مضافا إلى ما مر		
الثاني	دون الشتر	التقدير بالشتر لا دليل عليه بعد اختلاف النسخ في الحديث نعم لا بأس بالعلو البسر الذي لا يقدر به بشرط ان لا يكون محبت لا يصدف معه الاجتماع
الثالث	ولو بكثير	لا يترك هذا الاحتياط
الرابع	وان كان الاحوط	لا يترك
مسئلة	وان كان الاحوط	لا يترك
مسئلة	بل وكذا من على جانبه	محل اشكال فلا يترك الاحتياط فيه وفيما بعد نعم لا بأس بصلوة الصفوف المشاورة ممن يكون بجبال الباب اذا لم يكن حائل بينهم وبينه
مسئلة	وبصير منفردا	ان نوى الانفراد بمجرد تحديده والا فصح صلواته وانفراد فترامع كونه ناء باللفظ وحل اشكال بل بالطلاق لا يخلو من وجه وكذا في المسئلة التالية
مسئلة	وكذا لو شك قبل	احراز عدمه حينئذ بالاستصحاب محل تامل
مسئلة	وصا منفردا وان	حكمه حكم بخدة الحائل وقد تقدم
مسئلة	منه يتبين للجماعة	بهتيا وثريا من العمل واخبر على هيئة المصلحة
مسئلة	الا ان يكون	بل مطلقا على الاحوط
مسئلة	صار منفردا	حكمه حكم بخدة الحائل وقد مر
مسئلة	يجوز	محل تامل
فضل في احكام الجماعة		
مسئلة	الاحوط ترك	لا يترك هذا الاحتياط
مسئلة	وان كان الاحوط	لا يترك
مسئلة	وكذا لا تجب	بل يجب على الاقوى الامع العذر



رقم	المن	الحاشية
سؤال ٨	وان كان الاحوط	لا يترك فيهما
سؤال ٩	حبث متابعة	بل يتوبها بمناجاة ان يشين والامام بعد في الجدة الاولى لا يترك الاستبالات في التصور بين
سؤال ١٠	لا يجوز له المتابعة	ولكن يجتاز بالاعادة بعد الائتمام وكذا في صورة السهو
=	سواء وجبت المتابعة	وجوبها محل تامل واشكال
=	بان ياتي بالذكر ثم يترك	المتابعة بعد ما تركها مشعرا للايمان بالذكر في غايته الاشكال اللهم الا ان ياتي بواحدة صغيرة حتى لا يتاخر في فوريتها عرفا
=	البطلان مع ترك المتابعة	ان تركها عمدا وكان بذلك شيئا من فرائض الامام ولو تابع
سؤال ١١	وان كان الاحوط	لا يترك مع السماع والعلم
=	لم يطل	فيه اشكال
سؤال ١٢	يجوز	اذا لم يخل بالمتابعة في افعال اخرى
سؤال ١٣	انما هي التحريك في التجود	هذا عند اقرب الوجوه ولكن ينبغي معه الاحتياط بالاعادة ايضا
سؤال ١٤	من انه يهملها	بقدم انه لا يترك
سؤال ١٥	وان كان الاحوط	لا يترك
سؤال ١٦	اذا نعت ذلك	لا يخلو من اشكال
سؤال ١٧	جاهلا	محل تامل في الجاهل
=	نعم لا بعد استحياب	عدم الاستحياب لا يخلو من قوة
سؤال ١٨	ويشهد	ويقتصر على ما هو الواجب منه
سؤال ١٩	ولكن قبل	هذا غير بعيد



الخاصة	المشتركة	ملاحظات
علمه بترك الصلاة ما هو واجب افعالاً يستلزم العلم بطلان صلواته بعد فرض كونه معتقداً لعدم وجوبه اجتهاداً او تقليداً نعم الاحوط عدم الاقتداء مع المخالف في الاعتقاد	لان المأموم عالم بطلان	مسئلة ٣١
بل وان زاد لان ظاهر الادلة هو صحته جماعة لا فرادى فيظهر منها ان المعبر في الجماعة هو الامام الحافظ لاجتماعهم المحرزا وصا وصلوا بالامارات الاصول وان شين بعد مخالفتها للواقع	لكن صلوة المأموم صحيحة اذا لم يزد	مسئلة ٣٢
في هذا بكل قصد الانفراد	او تركه بغيره	مسئلة ٣٣
بمعنى انه لا يجوز له البقاء على العمل بل يجب عليه الاستحلاف والخروج	فالظاهر وجوبه	مسئلة ٣٤
اولاى الا علم مع فرض عدم التفسير في كلا الاستثنائين	موافقة للواقع	مسئلة ٣٥

## فصل في شرائط ائمة الجماعة

لا يترك فيه وفيما بعد	وان كان الاحوط	مسئلة ٣٦
على الاحوط	نعم يجب	مسئلة ٣٧
لا يترك	الاحوط	مسئلة ٣٨
او هناك جماعة صالحون لها واراد المأمون فقد بيم واحد منهم من دون تشايع بينهم ولا بين الائمة	هناك ائمة متعددون	مسئلة ٣٩
هذا غير محتمل	بجمل اختصاص	مسئلة ٤٠
بقدر الاحتمال في بعضها	بكره	مسئلة ٤١

## فصل في مستحبات الجماعة

لا ينبغي تركه	بل الاحوط	احدا
---------------	-----------	------

في شرائط ائمة الجماعة

في مستحبات الجماعة



في حكمه وجوبه

في حكمه وجوبه

الكتاب	المسألة	الحاشية
الخامس	هذا في غير صلوة الجنازة	هذا الاستثناء لا يناسب هذا الحكم
السادس	بان لا يكون	بقدم انه احوط

## واما المكروهات

الثالث	اذا اخرج	بل مطلقا فيبغى في المأثورة تعبير مواضع الاختصاص الى التعميم
مسألة ٣	ان بالقبضه	مع رابعه الامام وكذا في الفرض الثاني يشهد ويقيم معه
مسألة ٤	ثم بسجد	على الاحوط كما بان
مسألة ٥	بشكل اجراء حكم الجماعة	ايمنا بشكل اجراء حكمها من طرف الامام لا من طرف المأمومين يجوز للمأموم الرجوع الى الامام عند الشك ويفضله زيادة الركن للمتابعة نعم بشكل رجوع الامام اليه اذا عرض الشك له
مسألة ٦	بسجدة	بل هو احوط
مسألة ٧	وشك في انه موجب	از كانت الشبهة موضوعية
مسألة ٨	الاحوط	لا يترك كما مر
مسألة ٩	بل سجد جواز	محل تامثل

## فصل في الخلل الواقعة في الصلوة

مسألة ١٠	او الى اليمين او اليسار	او ما بينهما كما تقدم
مسألة ١١	لكن الاقوى اجراء	بل الاقوى هو المبدأ ان الآ في الجهر في موضع الاحفات وعكسه في الامتثال في موضع العطر
مسألة ١٢	في الاشياء مع سعة	تقدم ان الاحوط الامتثال في الاعادة
مسألة ١٣	وكذا الواحد	تقدم التفصيل



# كُنَّا الصَّلَاةَ

٤٣

الخاصة	المش	المش
لأبرك في مسألة الحاذات	وان كان احوط	مسألة ٩
نقدم مرارا ان البطلان فيه لا يخلو من قوة	اذا كان هو الغاصب	١٠
لأبرك كما مر	وان كان هو الاحوط	مسألة ١١
على الاحوط	بجدنا السهو	مسألة ١٢
الامتناء مفعول على ناسي الموصوع على الاقوى	اولى ان حكمه الفطر	مسألة ١٣
الاقوى هو البطلان بالدخول في التجدد الاولى	وصحت صلونه	مسألة ١٤
بل الاقوى هو وجوب تداركهما واعادة الشهد	فالاقوى ايضا لطال	مسألة ١٥
والسليم مع سجد في السهو للتسليم	واما بالثد كر بعد السلام الواجب	مسألة ١٦
السلام الواجب ليس مفعولا محل التجدد بين الركعة	والسلام الواجب	١٧
الاجرة على الاقوى كما مر واما التجدد الواحد والشهد	واما لو نذر قبله فلا	١٨
منها اذا نذر كر بعد مثل المنان في فقههما اشكال	بعد وجوب	١٩
الانبان بهما بقصد ما في الذمة وبما يثبت عليها	في التاينة	٢٠
وسجدنا السهو لما في ذمته بسبب نقص التجدد	الطمانينة في الشهد	٢١
او الشهد او زائدة السلام	فالحال	٢٢
لا اشكال في قوت محل القيام بعد الركوع بالدخول في		
التجدد الاولى ومحل الجلوس بين التجدد بين بالدخول		
في التاينة		
كون الطمانينة فيه وفي غيره واجبا حالها لا		
شرطا فيها لا يخلو عن قوة نعم اذا نذر وهو جائز		
بعد الاولى والاحوط الانبان به بقصد الثرية		
المطلقة		



في المسئلة

المسئلة	المسئلة	المسئلة
---------	---------	---------

## فصل في المسئلة

المسئلة	فان الاحوط	لا يترك
=	لكن الاحوط	لا يترك فيما اذا كان شاكا في الايمان بالعرض ايضا
المسئلة	فالا فوى	محل تامل
المسئلة	او مفد ما فيها	الظاهر عدم كفاية الدخول في المفدمات
=	وفي الحاق الشهد	الا فوى هو الا لحاق
المسئلة	هو بدل عن القيام	لا يكون الجلوس بدلا عن القيام الا بالشروع في القراءة او الليحات وحينئذ يحصل الحاق وزيها لابه
المسئلة	فالا فوى عدم الالفات	بل الا فوى هو الالفات والنداءك وليس منه الشك في واجبات الركوع والجمود بعد الرفع منهما لانها ليست بشرط في صحتها
المسئلة	نعم يجب	على الاحوط فيه وفي ما بعد
المسئلة	او بعد الايمان بالمناجات	لا يكفي ذلك بل لا بد معه من صدق الانصراف عن حال الصلوة عرفا
المسئلة	لم يلقفت	لا يكفي ذلك كونه بهيئة المومنين بل لا بد من الاشتغال بما هو مشرب على تكبير الاحرام
المسئلة	اذا شك	ليرفع للفرع المذكور في هذه المسئلة معتمدا على ما ذكر

## فصل في المسئلة في الركعات

المسئلة	بين الاربع والست	الاحوط فيه اذا عرض بعد اكمال الجدين هو الايمان بعمل الشك بين الاربع والخمسة الاعادة
المسئلة	وان كان الاحوط	لا يترك بل وكذا اذا كان عرضة بعد تحقق الجدة الاولى

في المسئلة



الحاشية

المن

مرجع

الساس  
بل هو حال القيام شك بين الثلث والاربع بالنسبة  
الى الركعات النامة فلا بد من ثلثا صلي ام اربعاً  
فلاجل حكم الشرع بالبناء على الاكثر فيها والائتمام عليه  
كان كانه صلى اربعاً ووجب عليه هدم القيام لكونه زائداً  
عليها ولو كان هدمه موجبا لانقلاب شك الفعلى  
الى اخر لم يكن له موجب ولا مصحح

مسئلة  
والاربع والست  
ان كان بعد اكمال السجدتين كما مر

=  
وعمل الشك من الثلث والاربع  
ثم عمل الشك بين الاربع والزيادة

=  
او البناء على الاقل  
لا يجوز البناء على الاقل بل المستحب لمن اراد  
الاحتياط عند الرد من النقص والتمام والزيادة  
هو البناء على التمام وائتمام الصلوة وجبر النقص  
المحمّل بصلوة الاحتياط ثم سجدنا السهو للزيادة  
المحملة ثم الاعادة

مسئلة  
جواز الانبطل  
بل لا فؤى عدم جوازه الامع الياس منهما

مسئلة  
وكذا العكس  
في عكسه يبطل الصلوة باقل الشكين لانه بين الاثنتين

مسئلة  
وان كان احوط  
بل هو فؤى حداً

مسئلة  
استأنف الصلوة  
بعد الايهان بموجب الشكوك البصحة

مسئلة  
والاحوط  
لا يترك

مسئلة  
فالافؤى عدم وجوب  
بشي  
بمعنى ان الضمان الذي عرض زوال الحكم له بعد  
زواله وكذا ما لم يكن حال الصلوة وحدها التلام



# كتاب الصلوة

٤٤

الرجح	المشتر	الحاشية
=	عمل التثنية الثاني ثم إعادة	لا وجه للاحتياط بالاعادة اذا لم يكن الثاني من التكرار المبطل كما هو المفروض
=	ثم انقلب الى التثنية والاربع وعكس القنوتين	في انقلاب التثنية بين التثنية والثلاث والاربع ما بين التثنية والاربع وعكس العمل بموجب التثنية بين التثنية والاربع لان الزائيل من الاحتمال ان الصورة الاولى والحادث بعد الصلوة في التثنية هو احتمال التثنية دون التثنية والاربع
سؤال ١	يجري عليه حكم	ان حصل الظن قبل الفراغ
سؤال ٢	وجوه افواها الاول	بل الاجنير
سؤال ٣	لم يفت ان ان البناء	الاخرى مع الاثنان بالبناء هو صحة الصلوة المستأنفة وسقوط الاحتياط
سؤال ٢٢	وجهان	افواهما البطلان
سؤال ٢٣	فالظاهر الصحة	البطلان فيه وفي غيره من اشكال المبطلات لا يوجب منقوضة
سؤال ٢٤	لا يجوز له العدول الى التمام والبناء	لا يبعد الصحة بالبناء على التثنية مطلقا من دون حاجة الى العدول الى التمام بالبناء فعلا او سابقا لما مر من ان البناء غير مؤثرة في تعين العسر والامتناع ابتداء ولا في الانشاء والاحوط الاعا بعدة ايضا
سؤال ٢٥	وان كان احوط	لا يترك
=	فانه يجب فضائلا	على الاحوط
فضل في كيفيت صلوة الاحتياط		

الحاشية على كتاب الصلوة



زهد	المثن	الخامس
مسئلة	على الاحوط	لا يترك
مسئلة	بل يجب عليه عادة الصلوة	بعد تيميم اصل الصلوة ان كان الشين قبل الاشارة بالمنا
مسئلة	والمسئلة محل اشكال	والا قرب التفضيل بان النفس لم يشين ان كان هو الذي جعلت هذه الصلوة جارية له شرعا فلو اوجب انماها وان خالفته في الكم والكيف كالركعتين من جلوس مع شين النفس بركته بل وكذا اذا امكن تيميمها كذلك كالركعتين من قيام اذا شئت لثلاث قبل بركم في الثانية منها واما في غير ما ذكر فالواجب قطعها وانما اصل الصلوة ولا يترك الاحتياط بالاعادة فيها خصوصا الثانية
=	لا يبعد الاكتفاء به	بل لا اشكال فيه اصلا
مسئلة	بني على عدمه	بل يراعى حاله الحاضر ويعمل على حكمه
مسئلة	وجهان	اقرأهما الاول
مسئلة	وجهان	اقرأهما العدم
فصل في حكم قضاء الاجزاء المنسية		
مسئلة	من الركعة الاجزء	مقدم في السهو وكذا الشهد
مسئلة	فالا حوط	لا يترك
مسئلة	فالا حوط	لا يترك
مسئلة	وكذا الحال لو علم	لكن لا يلزم هنا الاحتياط بالتركاد
مسئلة	فالا حوط	بل لا يؤتى

هذا هو الحكم في الصلاة



الحاشية

المثنى

منها

مسألة ١٣	وان كان الاحوط	لا يترك كما مر
مسألة ١٥	فالظاهر عد وجوب	بل الظاهر وجوبه
مسألة ١٩	في فرضه	ان كانت مرتبة على الاولى واما غيرها فبشك
مسألة ٢٥	وجوبه لا عادة	على الاحوط

فصل في موجبات السهو

مسألة الاول	اودعاء لموجب	صحة الصلوة معه محل اشكال ولو قيل يصحها معه لكان اجابته ليجوز السهو فوجبا
=	فلا بعد سهوا	محل تأمل
الثاني	نعم بوجه من حيث	على الاحوط
الثالث	او العكس	على الاحوط بينهما
=	بل لكل	على الاحوط وان كان عد لا يخلو من وجبه
مسألة ٧	بسم الله وبالله التلازم	اختيار هذا الذكر اوفق بالاحتياط
=	لكن الاحوط هناك	لا يترك هناك ولا هنا
=	كما ان الاحوط مراعاة	بل لا يخلو من قوة
مسألة ١٣	لم يثبت	لا يخلو من اشكال وكذا ما بعده

فصل في الشكوك التي لا اغتباب بها

الثاني	لا في الافعال	محل تردد
=	يرجع الى الميقن	عدم الرجوع لا يخلو من قوة
=	والثالث لا يرجع	مرجوع اليه لا يخلو من قوة
مسألة ٨	ورجع الثالث منهم	محل اشكال

منها وجوب السهو

منها وجوب السهو



المسألة	المسألة	الحاشية
مسألة ١٣	وان كان لا حوط	لا يترك
مسألة ١٤	وله ان لا يعمل بالظن	بل المعتبر في الاحتياط هو الوجه الاول ولا ينبغي تركه فيها بل ولا في الركعات في غير الاخير من الرابعة
مسألة ١٥	يجوز له	لا ينبغي المضى على الشك قبل التروى
ختم ميسر بل منفرد		
السادس	بطلت صلواته	صحها لا تخلو من فوج ان كان عروضا الشك بعد الدخول في الركوع واما قبله فاشكال فلا يترك الاحتياط فيه
السابع	ويجمل العدول	هذا ضعيف وان ورت به رواية ساذة
الحادي عشر	بعد السلام لان الشك بعد تجاوز	بل لا تخل لندرك ما علم تركه بعد الحكم بالبناء على الاكبر كما في الصورة السابقة ولا يخرج لقاعدة التجاوز بعد العلم بتركه
الثاني عشر	فيحمل وجوب	في المسئلة وجوه افرها البناء على الاديع والاثبات بالركعة والاولى الاحتياط باعادة الصلوة بعد صلوة الاحتياط ايضا
الثالث عشر	وجب عليه الاعادة	الا فوي صح الصلوة في العرض الاول ولزوم الاحتياط المذكور في العرض الثاني ولا ينبغي تركه في الاول ايضا
الرابع عشر	اذا كانت ذلك بعد	الاشكال في هذه المسئلة انما هو في هذا المورد واما قبل الفتوى فلا اشكال في وجوب اعادة الصلوة فقط اذا الشك عرض فيها قبل التجاوز بخلاف الجحد بين فاته تجاوز بالقبام عن محلهما

كتاب الصلوة



# كتاب الصلوة

٧٠

الرجل	المن	الحاشية
في الغبر الذي هو الفنون	بل هو القيام كما مر	
السابع	يحمل ان يقال	هذا الاحتمال ضعيف فيلزم الاثنان بهما على الاقوى
عشر التاسعة	حال النهوض الى القيام	حال النهوض الى القيام كحال الجلوس على الاقوى كما مر
	ويحمل وجوب لعود	هذا هو المستبين ولكن لا يجب الاعادة على الاقوى
العشرون	ويحمل وجوب لعود	هذا هو المستعبر ولا يجب الاعادة كما في سابقها
العشرون الحادية	ولا يثبت عليه	ان كانت الشبهة عرضت بعد الفراغ او بعد النحو وزعن محل الجزء الواجب
لشرون الثالثة	ولكن الاحوط	لا يترك
العشرون السادسة	لا يمكن اعمال القاعدة معاً لان الظهر	الحكم بنهاية الظهر ظاهر لا يستلزم الحكم بنقص العصر وان ما بين ثلثها وليس الواجب عند الثلث الثلث والاربع هو الالتزام بعدم النقص وانها اربع بل انما هي على ما بين كاشاً ما كان مع جبر النقص المحمل فيها صلوته الاحوط فلا تدافع بين القاعدة ولا بينهما وبين العلم الاجمالي والعمل بهما متعين
	نعم الاحوط الاثنان	بل الاحوط هو اعادة الصلوة بين بعد صلوته الاحوط
التاسعة والعشرون	ولا وجه لاعمال قاعدة	بل الوجه هو العمل بها لان استلزام صحة الظهر لكون العصر اربعاً يجب الوافع لا يوجب استلزامها له في الحكم الظاهري مع ان الموضوع لصلوة الاحوط هو حال النقص لا النقص هو متحقق بالوجدان



# كُنَّا الصَّلَاةَ

٧١

المثلث	الحاشية	مرجع
الثلثون	وسجد للسهو	يمكن ان يقال بعدم الحاجة الى سجود السهو لان زيادة الركعة غير محتملة في صلوة الظهر الواقعة منها
الثانية والثلثون	له ان يتم الثانية	ولكنه ليس بواجب لان صلواته الاولى محكومة بالفهم لقاعدة الفراغ ولا اثر للعلم الاجمالي المذكور أصلاً
الرابعة والثلثون	اجراء فاعين الشك بعد	ان كان عرض العلم بالنسبة قبل التجاوز عن محل الشك بحيث لو كان العارض شكاً لكان التدارك واجباً فاجراء فاعين التجاوز حينئذ في غايه الاشكال بل لا يبعد العدم
والثلثون والسادس	ويحمل جريان	هذا الاحتمال ضعيف
الثلثون والثامنة	والاوجه الاول	بل الثاني في غايه الضعف
الاربعون	والاوجه الاول	محل اشكال والاشيان بعمل الشك بين الاربع والخمسة ثم الاحتمال
اربعون الحادية والاربعون	وجهان	اوهما الاول
الاربعون الثانية والاربعون	ويحمل العزوف	هذا في غايه الضعف
والاربعون الثالثة	بل للعلم الاجمالي	لاننا نعلم هذا العلم في احراز بطلان الصلوة اذ نفى الركعة للجهل بصلوة الاحتمال عند الشك غير مبطل وانما وركت الركن مشكوك بالوجدان ومحكوم بالعدم
والاربعون السادسة	وجهان والاحوط	بل لا فوى
الخامسون الحادية والخمسون	وجب عليه	ان يهل بوجوب سجدتي السهو لكل زيادة ونقصه والا فلا يجزئ
الخمسون الثالثة	وكذا ان علم انه لم يقبل الا	في هذا العرض يجب الاشيان بالخمس



# كُنَّا الصَّلَاةَ

٧٢

المسألة	المتن	الحاشية
التاسعة والخمسون	فالظاهر البناء	حل اشكال بل لا يبعد وجوب الاثنان فالأحوط الاثنان به والائتمام ثم الاعادة
الحادية والستون	فالأحوط سجدة السهو	بل هو الأقوى ان صحت الصلوة معه لكنها محل تأمل
=	في سبق اللسان	لا يبعد الوجوب ان كان ما سبق اليه من كلام الأدميين
الثانية والستون	بل مرة اخرى لاحتمال	هذا أقوى على القول بوجوبها لكل زيادة ونقصية
الثالثة والستون	وجب عليها اخرى ما لم يدخل	الأقوى عدم وجوب لندارك قبل الركوع ولا الفضا بعد الصلوة اذا دخل في الركوع نعم على القول بوجوب سجدة السهو لكل زيادة ونقصية يجب في ذلك لكن يجب سجدة السهو مرات عديدة
الرابعة والستون	على الأحوط	بل الأقوى

## فضل في صلوة العبد

مسألة ١	بنى على الاكل	ان كان لم يتجاوز عنه
مسألة ٢	كما يحتمل ان يجوز	بل هو الأقوى
مسألة ٣	فالأحوط	لا يترك

## فضل جميع الصلوات المنزلة بجزائها جالسا

مسألة ٤	بجوزله الجالوس	لا يترك كما مر
=	انفعا دندره	حل تأمل

## فضل في صلوة المسلم

### واما شروط القصر فأمور

الاول المسألة	اربعة اواز بدبل مطلقا	يعتبر في المسألة الملققة عدم كون الدهاب قدام اربعة فرا يخ على الأقوى نعم لا يعتبر ذلك في الابواب بعد كون المجموع ثمانية
---------------	-----------------------	---

في صلوة العبد

في صلوة المسلم



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٣

المسئلة	المسئلة	الحاشية
١	اوليته احوط	لا يترك
مسئلة ٥	الافوى	بل الاحوط
مسئلة ١٣	اربعه او اقل	تقدم عدم التليف في الاقل
مسئلة ١٤	وعلى القول الآخر يعتبر	تقدم انه الافوى
مسئلة ١٥	واخر المحلة في	حل اشكال بل منع الا اذا فرض في الكبر بحيث بعد
الشرط الثاني	مع ضم العوم مائة	الخارج من محلة منه الى اخرى سافرة في العرف وهو بعد
٢	وان لم يكن اربعة	ولم يكن بنفسه اقل من اربعة
مسئلة ١٧	ويجب الاستخار	تقدم اعتبار ذلك
مسئلة ١٨	فالظاهر الفضر	على الاحوط
مسئلة ٢٠	وجوب الفضر عليه و	بل الظاهر هو الا تمام الا اذا كان الشك ناسبا من
الثالث	وان لم يرجع لبومه	احتمال حدث مانع بمنعه من التبعية غير معتد به عند العقل
مسئلة ٢٣	ان لم يكن متنا في وجه	بل الظاهر وجوب الا تمام الا اذا كان الباء في مائة
الرابع	عروض مقتض لذلك	الاحوط منه الجمع كما تقدم
مسئلة ٢٥	الفضر في كل تليف	هذا الوجه هو الافوى
مسئلة ٢٦	اشكال	بمعنى انه يخلع عروض ما بمنعه من العمل بعزمه بحيث يضطر الى احدهما والا فلا تمام هو المتعين
مسئلة ٢١	وان كان الاحوط	تقدم بيان ما يعتبر في التليف
مسئلة ٢٣	لم بعد اعانة على الظلم	تقدم عدم الاشكال مع عدم التخلل
مسئلة ٣١	وان كان الاحوط فيه الجمع	لا يترك خصوصاً في الثاني وخصوصاً مع الانحصار
مسئلة ٣٢	وان لم يكن الذبا اربعة	ولا محرمًا بمجهه اخرى
٣	وان كان الافوى لفضر	لا يترك في الصلوة واما في الصوم فيفطر بلا اشكال



# كُنَّا الصَّلَاةَ

ع ٧

مَرْفُوعٌ	الْمَثْنُ	الْحَالُ نَشِيرٌ
مَسْئَلَةٌ ٣٥	لا يبعد وجوب الأيمان	وجوب الفطر في الصورة الأولى والأيمان في الثانية لا يخلو من قوة
مَسْئَلَةٌ ٣٦	اشكال	وجوب الفطر عند اعتقاد الحلية أو انقضاء أصلها مع كونه محرماً في الواقع لا اشكال فيه أصلاً نعم عكسه محل اشكال لكن الأقوى فيه أيضاً أن المذار على الاعتقاد مع وجوده وعلى الأصول عند علمه
مَسْئَلَةٌ ٣٧	إذا نذر أن يتم الصلوة	الاعتقاد غير معلوم إلا أن يرجع إلى نذر ترك السفر ويكون راجحاً في حقه وعليه يكون السفر معصية بنفسه
مَسْئَلَةٌ ٣٨	وما دام عليها بفطر	هذا إذا لم يكن قطع شيئاً من مسافة سفره الأول في حال الجادة على الوجه المحرم أو قطع وكان ما بعد مفراً والآن انتم أن لم يبلغها المقدار المباح فجمع أن بلغها مجموع ما قبل العصى وما بعد
=	المسافة أو أقل	بل يعتبر كونه مسافة
مَسْئَلَةٌ ٣٩	يمكن القول	بل هو الأقوى بلا اشكال
مَسْئَلَةٌ ٤٠	خصوصاً إذا لم يكن	لا خصوصية لهذا في الاحتياط بالجمع ذلك المقدار والأقوى هو الأيمان في ذلك المقدار مع اشتراك التائبين في الفطر في البناء أن بلغ بنفسه مفراً والجمع فيه أن بلغها بغير ما قبل المحرم إليه
مَسْئَلَةٌ ٤١	وجهان	أوجههما الصبر وجوب الأيمان
السابع	ولو كان في سفره واحد	وجوب الفطر في السفر الأول مطلقاً لا يخلو من قوة
مَسْئَلَةٌ ٤٢	يمكن أن يقال	لكنه محل اشكال إلا أن يصير السفر إلى المشاء عملاً له
مَسْئَلَةٌ ٤٣	مع إقامة النية بالجمع	في خصوص صلوة النهار فيصير صلوة بالليل بلا اشكال
=	بل وكذا في غير بلدين	اعتبنا النية إذا كانت في غير بلدين لا يخلو من وجه ولكن لا يترك الاحتياط مع الأماكن



الخاصة	المتن	المرجع
ان كان غارضا على اتخاذ ولم يجعل السفر عملا	لم يتخذ وضعا غير يقصر	مسألة ٥٥
لا يشرك	بل لا يحوط مراعاة	الثامن
بل لا يخلو من قوة مع يميز كونه اذا انا	وان كان لا يحوط	مسألة ١
بل الظاهر اعتبار ذلك	الظاهر عدم	مسألة ٢
ينبغي رعاية الاحتياط فيه	فجرى في محل	مسألة ٥
باعتقاده انه لا يصل الى الحد قبل ان ينامها والا	بل وكذا اذا دخل فيه	مسألة ١٤
فصحتها ايضا محل اشكال		
لا وجه لتغير الامام بل يجب الا عادة على حسب	الاعادة او القضاء	مسألة ٨
حاله حين العمل والقضاء على ما فانه كذا في الفروع والآ	تماما	
بل وان لم يكن مسافة ايضا لان الدخول في الحد على وجه	اذا كان الباقي مسافة	مسألة ٩
الاستطراف لا غوجا الجادة وشبهه لا يقطع سفر		
الاول لمفروض كونه مسافة من البلد		
الاحتمال ضعيف بينهما فزون	بحمل الاجزاء الخافا	
فصل في قواطع السفر موضوعا وحكما وهي		
الظاهر عدم اعتبار الالتفات الى الدوام والعزم	ومقداره دائما	احدها
عليه من دخوله في الاصل نعم بغير التوقيت		الوطن
في المستحج منه		
واعرض فعلا	الا اذا قصد الاعراض	مسألة ٣
الظاهر انه لا مدخلية للبلوغ الشرعي وعدمه في ذلك	وهو معهما مع كونه	=
بل المدار على عتق في العرف بينهما وعدا فربما بعد	بالعنا	
نا بعام مع البلوغ ولا بعد مع عدمه		
افواه بقاؤه على الوطنية الى الاعراض والخروج فعلا	اشكال	مسألة ٤
بل لا يبعد ذلك في المستحج منه ايضا		

في قواطع السفر موضوعا وحكما



# كُنَّا الصَّلَاةَ

٧٤

المسألة	المسألة	الحاشية
الثاني من فوطح السفر الغريب على إقامه عشرة		
٨ مسألة	الاستثناء محل نامل	الا فؤى عدم جريان حكم المعيم على مثله لان اقامته المأفر في منزل يوما او اياما عبارة في العرف عن بقائه فيه منقطلا عما هو شغل المسافر في كل يوم من طي مرحلة فبشره او طوبله لأجعله ذلك المنزل محل استراحته ونومه عند فراغه من شغل المسافر في يومه
٩ مسألة	لا يبعد كفايته	الظاهر عدم كفايته في تحقيقها وكذا في التابع لرفقائه
١٠ مسألة	كفى فان لم يكن عالما	عد الكفاية مع عد العلم لا بخلو من قوة
١١ مسألة	وان دخل في ركوع	محل اشكال فلا يترك فيه الاحتياط
١٢ مسألة	ولو مع الغفلة	هذا الفرض لا يفتو و فوعه بدون الغفلة عنها ولا يترك الاحتياط فيه
١٣ مسألة الثانية	على الا فؤى من كفاية التلخيص ولو كان الذهاب قل	بل وعلى القول بعدم كفاية ذلك ايضا اذ لا يلفظ هنا من الذهاب الا ياب بعد ما فرض من عدم عود الله
الثالثة	في الذهاب والمقصود محل	لكن ينبغي الاحتياط في الذهاب المقصود
الرابعة	والا فؤى في هذه	بل كونها كالثالثة هو الا فؤى
السادسة	وجوب لتمام	ان كان مع ذهوله عن الاقامه ذاهلا عن المسافة منه بعد العود ايضا والا فؤى هو الفرض كما في الثالثة
التعليق	ولا يترك الاحتياط بالجمع	لكن الا فؤى هو البقاء على الاتمام الا ان يكون مع ذهوله او زرده في العود عازما على السفر الى مسافة بعض بلاد اقامته عشرة ففصر حينئذ



# كتاب الصلاة

٧٧

المسألة	المسألة	الحاشية
٢٤	فقد مر	وحرر الاشكال فيه
مسألة ٢٤	وان كان الاحوط	لا يترك فيما اذا دخل في الركوع منها كما مر
مسألة ٢٤	بصلوة الاحتياط	الرجوع الى الفرض فيما اذا كان الشك بين الاثنين والاذن لا يخرج من قوة وفي غيره لا يترك الاحتياط بل يجمع
مسألة ٢٥	في صورتان	بل صوة واحدة اذا لمعنى للتقيد فيما ذكر من الفرض
مسألة ٢٦	وان كان الاحوط عدم الاكتفاء به	بل الاحوط هو الجمع في يوم الاثنين
مسألة ٢٦	يكفي	حل اشكال كما مر في الاقامة
مسألة ٢٦	بل وبعد ذلك اليوم	هذا لا يخلو من اشكال

## فصل في احكام صلوٰة المسافر

مسألة ٢	فانه اذا تمت الفريضة صلحت	هذا التغيل ضعيف ذو قبح علمهم السلام لو صلحت النافلة تمت الفريضة انما يدل على ان صلاة النافلة منزلة منها لتمام الفريضة لا العكس والافوب السقوط في الفروض المذكورة
مسألة ٣	ناسب السفر او ان حكم	الناسي للحكم بحجبه لفناء كالعامة على الاقوى
مسألة ٣	فما ذكر حكم الصلوة	الا ان الناسي بحجبه فناء الصوم
مسألة ٥	الاتي المفهم المفسر للجمل	الاقوى عدم معد وربة الجاهل هناك
مسألة ٩	لكن الاحوط في المقاتلة	لا يترك في الاول منهما
مسألة ٩	واحوط منه	لا يترك
مسألة ٩	لكن لا ينبغي	بل لا يترك

## كتاب الصوم

بجزر بجنه وعشرين سوطا لم يثبت هذا التفيد برقي غير الجماع

## فصل في النية

لا يجوز تركه

كتاب الصوم

في النية



# كتاب الصلوة

٧١

المسألة	المتن	الحاشية
	يعتبر بعين نوعه	انما يعتبر ذلك في صبره ونزول النوع واما حصول طبيعته الصو الذي هو ايضا مطلوب فلا يعتبر فيه ذلك بل ولا في الصو الخاص ايضا اذا كانت خصوصيته بوقوع تلك الطبيعة في زمان خاص كايام البيض
	قبل الزوال لم يجز بهما	على الاحوط
	بل قصد الصوم في الغد	الا فوي فيه هو الاجزاء
مسألة	للاداء والقضاء	بل يعتبر التعرض للقضاء ولكل ما اخذ في متعلق الامر من الخصوصيات الفصيحة نعم لا يعتبر التعرض لخصوصيات الامر
	فقصد فضا صح	بل يبطل بذلك وقد تقدم ان الاداء والقضاء من خصوصيات المأمور به لا الامر
مسألة	السنة السابقة وبالعكس	حل اشكال الا اذا قصد القضاء الذي في ذمته وفي اخطاءه في التطبيق
مسألة	في سنة الامساك بعداء	صحته لا يخرج من قوة مع القصد الى عنوان الصوم
مسألة	يكفي ان يفصد في الله	حصول عنوان النيابة عن الغير بذلك القصد محل تامل
مسألة	عليه كفارتان	وجوب التعيين فيهما لا يخلو من وجه وكذا في التذرين اذا كانا من نذري الشكر والزجر
مسألة	وان قصد احدهما	لا يبعد وجوب قصدهما بعد فرض كون قصدهما محصيا للوفاء بهما ولكن المسئلة بعد غيرهما فغنى لا شك
مسألة	بفصد في الذمة	ان لم يكن عليه واجبا خر كاه سنة صو الغد مع التذنب من دون حاجة الى قصد في الذمة وان كان عليه واجبا خر فالفرض الرابع محل اشكال سواء كان ما عليه واحدا ام متعددا



فيما يجب الامتناع

المسألة	المسألة	الحاشية
مسألة ٢٢	لم يطل	ان لم يستتبع الشك في البطلان نزل داله فعلا في دفع البدع عن صومه
مسألة ٢٤	بل من جهة ان وقتها موسع	لا يتم هذا بعد ما مر من انه لا فرق في هذا الحكم بين ان يثبت الوافق قبل الزوال او بعده نعم لعدم كونه من العدول وجه آخر
فصل فيما يجب الامتناع		
مسألة ٢٥	اذا لم يصد الاكل والشرب	الاحوط ترك ما تعارف في زماننا من يلفح مواد الادوية والاعذية الذي يكون تأثيره في البدن اقوى مما يثبت من الاكل والشرب
الثالث	لم يطل	حل اشكال
مسألة ٢٦	فانه يطل	فيما اذا كان حين مضى ملتقنا الى كونه مبطلا للصوم على اشكال فيه احوطه لك واما مع عدم الالتفات الى ذلك فالاقوى هو الصحة وكذا مضى الادخال وغيره مما شبا
مسألة ٢٧	فالاحوط تركه	لا يترك مع العلم وعدم الحرج
مسألة ٢٨	فالاقوى عدم البطلان	هذا اذا كان معناد العد الانزال بحيث يكون وانما بعد والا فالبطلان مع الانزال لا يخلو من قوة
الخامس	او بنحو الفتوى	ان كانت على وجه الاخبار عن الله تعالى
مسألة ٢٩	وان كان الاحوط	لا يترك
السادس	والاقوى الحان	حل تامل نعم هو احوط
=	نظن عدم الوصول	مشكل نعم لا بأس مع الجزم بعدم الوصول



# كتاب الصلوة

٨١

المسألة	المسألة	الحاشية
مسألة ٣٢	وان كان الاحوط	لا يترك في الماء المضاني بل في مثل الجلاب لا يخلو
مسألة ٣٣	فلا حوط بل الاقوى بطلا	الاقوى عدم البطلان
مسألة ٣٤	الا برمسهما	هذا مع فرض زيادة احدهما وعدم بطله عن الاصل واما لو كان كلاهما اصليا بفعل بكل منهما ما يفعله بالاخر فالاقوى بطلانه برمس احدهما ايضا
مسألة ٣٥	لم يبطل	لا يخلو من اشكال
مسألة ٣٦	او مضاف	تقدم الكلام في المضاف
مسألة ٣٧	بشكل صحته حال الخروج ايضا	الاقوى هو الصحة اذا تاب خروج ولا تأثير للمنى السابق في هذا الفرض وكذا الخروج عن المغصوب
=	ومن هنا بشكل صحته العسل	لا وجه لهذا الاشكال اذا العنوان المنى عنه بالمنى السابق لا يصدق هنا على المكث والخروج بخلاف المكث في المغصوب والخروج عنه
مسألة ٣٨	مذكرا للصونا سببا	وكان صومه واجبا معينا والاصح غسله وبطل صومه
الثامن	وان كان الاحوط تركه في غيرها	لا يترك
=	وان كان الاحوط الحاق	لا يترك
=	صح صومه وان كان عابا	لا وجه للحكم بالعصا بعد البناء على صحة الصلوة لكن صحته محل اشكال والاحوط فعله باليتم ثم فناء
=	والظاهر اختصاص	الاحوط الحاق غيره به بل لا يخلو من وجه
=	فرضها مبيح	ان كان واجبا معينا اما غير المعين فصحته محل اشكال وكذا مشروعية التيمم مع الشاع الوقت له فقط في غير المعين محل تأمل فيهما وفي الجنب ايضا بل البطلان لا يخرج من وجه



الخاصة	المسألة	المرجع
الاحوط الاثنان بغسل اللبلة الماصنة نعم اذا تركته وقدمت غسل صلوة الفجر على الفجر للاثنان بصلوة الليل اجزاء عنه وصح صومها على الاقوى	مسألة ٤٩ وكذا لا يعتبر فيها	
لا يترك	مسألة ٥٠ والاحوط الخاف	
لا يترك	مسألة ٥١ وان كان الاحوط	
لا يترك	مسألة ٥٥ وان كان الاحوط	
لا يترك	مسألة ٥٤ بل الاحوط ذلك ان كان	
بل لا يخلو من وجه	= وان كان الاحوط	
محال اشكال والاحوط عد منه	= ولا بعد النوم الذي احل	
اذا كان واجبا معينا	مسألة ٥٣ اشراط رفع الحدث للصوم	
بان لم يكن الصوم واجبا معينا او كان هواهم من الصوم	مسألة ٥٤ ما يجب عليه فيه في النهار	
على اشكال ان يترك الفتي جزء للصوم او الفتي صند وجودي له فعلى الثاني يصح الصوم ان عصي لم يفتأ	= فندومه	
الوصول الى الحلق لا يثبت له في جواز بلعه وعدم ابطاله للصوم فخرج ما لم ينزل الى الجوف لا بعد اخراج مثله	مسألة ٥٥ بعد الوصول اليه فلا يجب	
نقد عدل الفرق بين الوصول الى الحلق وعده في وجوب اخراج	مسألة ٥٦ وان كان مثل بقايا الطعام	
مع امكان اخراجه بغيره والا فالاحوط اخراجه به والامام	مسألة ٥٧ فالاحوط الترك	
شم القضا		

## فضل المفطر المذكور ما عدا البقاء

ان كانت الفتنة من غير الخالفين او منهم ترك الصوم كما اذا فطر في يوم يرونه عبداً واما اذا اتقى منهم في كهيئة الصوم بان اتى في يوم الصوم بالابرور معظرا فالاقوى منه عدم البطلان	مسألة ٢ بطل صومه	
---	------------------	--

في المفطم المذكور ما عدا البقاء



المسألة	الحاشية
فصل في ما يتعلق بالصلاة	
أو الزوج إذا لم يكن عليه رطوبة ولا حدث الرطوبة عليه بمصته لكن الظاهر أنه مجرد فرض	
فصل المفطر المذكور كما أنها موجبة	
والصبي	الأقوى فيه عدم الوجوب
خصوصاً الثالث	تقدم مؤثر فيه
على الأحوط	لا يترك في المفطر
مسألة ويجب الجمع	على الأحوط
مسألة بل الأقوى	القوة محل منع
مسألة من الأقطاب بالحرارة والكذب	نعم لكن الأقوى فيه عدم وجوب كراهة الجمع
مسألة وجب	على الأحوط كما هو ولا يبعد أن يلحق بتكرار الجماعة ما إذا جامع بعد ما أتى بمفطر آخر
مسألة التكفير مرة	على القول بتكرارها بتكرار الجماعة يعقوب التكرار في هذا الفرض
=	لكن الأقوى عدم وجوبها فيكفها أحداً يخصاً إذا كانا من الجماعة
مسألة بل له الأكفأ بعينه	حل أشكال
مسألة على الأقوى	بل على الأحوط
مسألة وإن كان الأحوط	لا يترك
مسألة بالزوجة الآمنة	سواء لبيل التحمل للآمنة غير بعيد
مسألة منها أني بها	على الأحوط

والصبي  
فإنه لا يترك  
فإنه لا يترك  
فإنه لا يترك  
فإنه لا يترك



في كتاب الصوم

في كتاب الصوم

الممكن من التبين	الممكن	الممكن
مع الممكن من التبين	ولا يكتفى	مسألة
فضل يجب لفضان والكفارة		
تقدم قوة وجوبها فيه	خصوص الثالث	أحدها
على الأحوط في صورة الشك	وكذا مع المراجعة وعدم	الراجح
الأقوى فيه عدم الوجوب	بل الأحوط المضاعف مع	"
محال إشكاله في الواجب المعين فالأحوط فيه الإتمام ثم لفضان	حتى مع المراجعة واعتقاد	"
أن كان مما يجب فيه القضاء	وأن كان الأحوط	الثامن
لا يترك في المفطر	أو غبار	"
الأحوط الأقصا على الغيم	ومع ذلك في المفطر	"
لا يبعد عدم وجوب الكفارة فيها إذا كان بزعم الحرمة	وله منشاء عقلاني	
لا يترك في الطلوع أيضاً	فالأحوط	مسألة
فضل في شرائط صحة الصوم		
اعتبار في الصحة غير واضح نعم يعتبر في القبول وثبت	والإيمان	الأول
الثواب عليه كادلت عليه أخبار كثيرة	فيل الزوال لم يصح	"
عد صحته في هذه الصوة مع تجديد التوبة قبله محل	وكذا المرئى لكن الأحوط له فيها هو الجمع بين الإتمام واللفضان	
تأمل فالأحوط فيه الإتمام كذلك وإن لم يفعل فلفضان	اعتبار الصوم عن السكر والأغماء في صحة الصوم محل	الثاني
اشكال فالأحوط لمن يصوم عن السكر في اليقار مع سبق	السكران ولا من	
التوبة هو الجمع بين الإتمام والقضاء ولم يصح عن الأغماء	كذلك	



# كتاب الصوم

٨٤

## الحاشية

## المسئ

## الرج

هو الامتثال فان لم يفعل فالفناء بل الحكم في المجنون ايضا  
يخلو من شوب شك

والله المنة كما مر

النهارية

الرابع

خوف الصبح التاسع من مجزئ الاحتمال لا يكفي في بطلان  
الصوم ولا في رفع وجوبه وكذا فيما بعد بل لا فيما من منشا  
معنى به عند العلاء

بل لو خاف الصبح

الخامس

## فصل في سائر وجوب الصوم

بل الاحوط هو الامتثال وان لم يفعل فالفناء

الامتثال والفناء

الاول الثاني

اوحيد ما بعد اذا صح قبل الزوال لا يبرأ الاحتياط

قبل الاعتناء

الثالث

بل الوجوب هو الاقوى

وان كان الاقوى عدم

الرابع

على الاحوط كما مر

وجوب

مسئلة

## فصل في رتبة الرخصة

عدم وجوبه في صورة التخذ لا يخلو من قوة وكذا في العطا

بل في صورة التذر

الاول الثاني

وجوب التذر في هذه القوة محل تأمل كذا في الرخصة

بغيرها الصوم

الرابع

القوة محل منع

بل الاقوى

الخامس

## فصل في احكام الفضا

محل تأمل مع الالتفات الى حصوله به

او من فعله

لا وجه لهذا الاحتياط اذا كان اني بالمفطر قبل اسلامه  
نفس اذا لم يات به قبله واسلم قبل الزوال فالاحوط  
له بخلاف النية والصوم وان خالف فالفناء كما مر

وان كان الاحوط الفناء

اول الزوال

الى الغروب

مسئلة

في سائر وجوب الصوم  
في سائر الرخصة  
في سائر الاحتياط



الخامسة

المن

سورة

لا يترك في هذه الصورة

خصوصاً

سورة

الافوى هنا عدم وجوب لندبه

الجمع بين الكفارة

سورة

على الاحوط

او غيره

٦

تقدم قوة التعظيم لوجبات الفوات الا ان يكون تركه عمداً على وجه الطغيان والعصيان

اعداد

سورة

محل تامل

فالظاهر عدم

سورة

لا يترك

وان كان الاحوط

سورة

فضل في صور الكفارة وهو اقسام

على الاحوط كما مر

من افطر على محرم

منها

وكذا نكاح المرأة شعرها في المصا او خدشها وجهها حتى اذنت

وكفارة من الرجل ثوبه

ومنها

الافوى وجوبه في غير جزاء الصدم منها

تأمل واشكال

سورة

لا يترك بل هو الافوى فيما اذا كان متردداً فيه

وان كان الاحوط

سورة

فضل اقسام الصور اربعة

او بمعنى المراحة بما هو افضل منه

بمعنى فلة الثواب

المكروه

لا يترك

بل الاحوط

الضيق

لا يترك

والاحوط

الساكن

لا يترك

والاحوط

الناموس

بل هو الافوى كما مر

وان كان الاحوط

سورة

تقدم الاسكال فيه وكذا في تالبيه في الجملة

ام لا

الرابع

كتاب الاعتيكاف

وهو اقسام الكفارة

في اقسام الصور

ابرار عتق



الرجل	المتن	الحاشية
	بنائه عز الحى فلا يبعد	حل تأمل
الاول	الإيمان	على نحو ما ذكرناه فى الصور وأما الاسلام فهو شرط فى صحته
الواحد	فصل بين أيام الاعتكاف	الظاهر عد صحته الاعتكاف لو اُحد مع الفصل بين أيام نعم يصح ما ذكره على ان يكون لبثه بعد العبد اعتكافاً اخر لا متمماً لما قبله فحينئذ يعتبر فيه مفارقه البتة لاوله وعد كونه اقل من ثلثة
التابع	واما مع عدم المناقاة	عدم منافاته لحق الزوج غير منصوص
الثامن	ولا يجب الاعتقال	بل ويجوز للجنب في المسجد من مطلقاً وفي غيرها اذا توقف على المكث
مسئلة	استنجاؤها	كفاية الصوع عن العيزر في الاعتكاف عن نفسه وعن غير من يكون صائماً عنه حل تأمل
مسئلة	بطل	لا وجه بالبطلان على الاطلاق فلو اراد اعتكاف من حين القدوم وكان صائماً في ذلك اليوم صح وجب عليه اعتكافه وتيممه ثلثة أيام
مسئلة	وان كان ناصياً	لكن يجب تيممه يوم اخر على القول بوجوب كل ثالث من ثلثة
مسئلة	يوماً فبوماً وبضمت	او يومين فبومين وبضم الى كل يومين اخر
مسئلة	والاولى	بل الامحوط
مسئلة	بعد الشروع فيه	بل وقبله ايضا
مسئلة	او بحضور الجماعة	لا يخلو من اشكال الا في مكة



المثمن	الحاشية	مربع
ولم يمكن	بل وان امكن كما مر	مسئلة ٣١
فلا قوى البطلان	حل تامل وكذا ما بعد	مسئلة ٣٢
فلا يبعد التخيير	عقب الخروج لا يخلو من قوة	مسئلة ٣٣
خصوصا الاول	لا يترك الاحتياط في هذا	مسئلة ٣٩

فصل في اجكام الاعنكاف

الثالث	لحاشية التمهيد	الفائدة لحاشية التمهيد لا يتم الطيب اصلا لا الله بتمهيد ولا يبلد ذبه والاقوى مع تحقيق التمهيد عدم الفرق بين التلذذ وعلمه
مسئلة ٣٤	بل لا يخلو عن قوة	القوة محل منع

لا يجوز في الاعنكاف



# كتاب الزكاة

١٨

كتاب الزكاة

الرجل	المتن	الحاشية
كتاب الزكاة		
وبشرط في وجوبها أمور		
الاول	غير بالغ في بعضه	محل اشكال وكذا في المجنون قبل اخراجه
الرابع	او قبل القبض	لا يعتبر القبض في حصول الملك بالوصية ولعله اراد به القبض الذي يكون في معنى القبول بالقبول القولي منه
مسئلة	قدم من يريد الاخراج	بمعنى انه اذا اخرجها لم يكن منع لاحرم مؤثرا في ابطالها
مسئلة	اشكال	افواه عدم الوجوب
مسئلة	من اخذ سرفه	من دون مشقة ولا مهانة
=	تخليصه ببعضه	عدم وجوبها في هذا الفرض لا يخلو من قوة
مسئلة	والاحوط	لا يشترط
=	صح	ولكن لا يبرء المفترض عن الزكاة بنقض الشرط بل بآداء المفترض لها
مسئلة	لم يجب الزكاة فيها	على اشكال فيه وفي نظائره وسباني منه قوة الاشكال فيها
=	اخراجها او لا ثم الوفاء بالتندر	بما مه ان كان يعلق بعزم مقدار الزكاة منها او بجميعها وكان قادرا على اخراج ذكوبها من غيرها بالقيمة والا كان الواجب الوفاء به فيما عدا الزكاة منها
=	الحول بالعصيان	بل بنقض التندر
=	وان حصل بعده وجبت	محل اشكال
مسئلة	وسقط وجوب الزكاة	بل يجب الزكاة ان كان النصاب باقيا الى تمام الحول فلا يجب الحج اذا خرج عن الاستطاعة باخراجها



الزكاة في الزكوة

المثلث	الحاشية
وان كانت العين موجبة	سقوطها مع بقاء العين محل ناسل
فصل في زكوة الأنعام الثلاثة	
الأول النضار وهو في الأبل ثنا عشر	
الثاني	بمعنى انه يجوز ان يحبس
	بل انه يجب اخراج بنت لبون في كل واحد من أربعيناتها وحقة في كل مائتها من الخمسينات مزدون تكرر فتبعين الاخذ بما استوعب لعفو منها ولو بالنفريق بان نجاس بعضها بالاربعين بعضها بالخمسين ويختار فيما اذا حصل الاستيعاب بين او ازيد وعلى هذا لا يكون عفوة شي من العفود ويختار في الاحاد بينها
=	مراعاة الأقل عفوا
	بناء على ما ذكرناه من انحصار العفو بالاحاد بين العفود لا يعضوكون حسابا فقل عفوا من اخر
=	وفي المائة والخمسين الاط
=	الاط احبنا الاربعين
	الاوى هو الخمسين بينه وبين ان يحبسها اربع خمسينات واربعين واحدا
=	بل يحبسها خمسين اربع اربعين ولا عفوا فيها
=	بل يحبسها خمسين واربعين واحدا ولا عفوا فيها
واما في البعد	وفيما زاد يختار
	بل يتبع الاخذ بما استوعب لعفود سواء حصل بحسب ثلثين ثلثين او اربعين اربعين او بالنفريق ويختار فيما يحصل بحسب بين او ازيد كما مر في الأبل نعم هنا يكون العفو في عقد الخمسين فقط ويكون الاخذ بالاربعين منه اقل عفوا ويتبع الاخذ بها بلا اشكال



# كتاب الزكاة

٩٠

الزكاة	المشتر	الحاشية
مسئلة	ودخلت الثانية	على الاحوط فيه وفيما بعد
مسئلة	فيه البلد التي هي فيه	لا يخلو من اشكال والاحوط اخراج الاكثر منها ومن فيه بلد الاخراج
الشروط	نعم لا يفتح	على الاحوط
الشروط	ولا يضر	على الاحوط
مسئلة	على اشكال	اذا ما ذكره من كون تلفه عليه وعدم نقص شيء عليه من الزكاة
مسئلة	عن فطرة او ملة ولكن المتولي	هذا صحيح في المرتبة عن مسئلة واما في الفطرة فالمتولي للاخراج هو ورثته
=	فانه يجوز له الاحتساب	اي بعد التوبة واما قبلها فامر الى الحاكم وله الاحتساب
مسئلة	لثلاثة اصناف اربع شيئا	هذا اذا لم يكن فيها ما يوجب عليه من خمس شيئا والا كان الواجب في الثلاثة اصناف خمس شيئا
مسئلة	من النصف الذي يرجع الى الزوج	بل يجب عليها اخراجها من العتمة فان امتنعنا اخذها الشاعى من النصف الذي عند الزوج ويرجع الزوج عليها بعينه ما اخذ منه
فصل في زكاة النفدين		
اشكال	فان خرج عن واجب المعاملة	فيه اشكال ان كان مصدوقا عليه الدرهم والدينار
مسئلة	بل عرف	فدق الاشكال فيه
مسئلة	لكن الاحوط	لا يترك
مسئلة	احوطه	لا يترك

لا يجوز الاحتساب



في زكاة الزروع

المسألة	المسألة	الحاشية
مسألة ١	وان كان اخوط	لا يترك الا خيطا باخراجهما او الضميمة
فصل في زكاة الغلابة الاربع		
مسألة ٢	عند انقضاء جهما	بل عند استناده فيها على من السهم لكتنها غير ثابتة
مسألة ٣	القول الاول اخوط	لا يترك في ثمرة الفحل والكرم بعد بدو صلاحهما
مسألة ٤	وجب عليه ضمان	على الاخوط
مسألة ٥	فانه يجب على الشاعى	وجوبه غير واضح
مسألة ٦	وفي نصفه نصف العشر	الاخوط اخراج العشر فيما اذا كان سقيته بالجارى والمطر اكثر وان لم يصل الى حد غلته الصدق
مسألة ٧	باسم الخراج ايضا	اذا كان مضروبا على الارض باعينا ما يزرع فيها من الغلة الزكوة
مسألة ٨	اذا كان الظلم غامتا	بحيث بعد المأخوذ جزء من الخراج والمفاسمه عرفا والا فظاهرية كالشخصى
مسألة ٩	حصو اللاحقة	في مقام اعين النصاب خصوصا الشافعية في مقام اذا الزكوة
مسألة ١٠	فيه البذر	بل مثله نعم اذا كان اشراه للزرع فالمعبر بثمرته المسمى لأمثله ولا يمينه
مسألة ١١	فمنه من المؤنة	بعد اخراج يمينه التين منه
مسألة ١٢	اذا اشراها منها	ان كان ممكنا من الزراعة بدون شرائها او بيعت بعدها وامنه فمينها بيمينها المسمى والا فكون ثمنها كلا او بعضا منها لا يخلو من حق
مسألة ١٣	على الزكوى وغيره	اذا كان موضوعا عليها
مسألة ١٤	ينظر به حتى يدرك الآخر	ان حمل عدم بلوغ المجموع حدا للنصاب بعد الادراك



المسئلة	المسئل	الحاشية
		والأجاز بل وجب خراج زكاة ما ادرك منها وبلغ وقت الاداء
مسئلة ٢٨	ففي الوجوب وعدة اشكال	اقر به عدم الوجوب فيه مع استغناء الدين لجميع الزكاة وفي ما قابله مع استغائه لباقي الزكاة مع بعض المثر
	حق الغرماء به	يعلق حق الغرماء بما في الشركة مع استغناء الدين لهما لا يخلو من قوة وعليه لا فرق بين كون الموت قبل الظهور او بعده
مسئلة ٣٠	فالاحوة الاخذ	لا يترك
مسئلة ٣١	بل على وجه الكل	بعتين كون غلقها بالعين على هذا الوجه محل تامل
	بعض الضمان صح	خصوصا اذا بنى على اذاتها من غيره ولكن للساعي يتبعه اذا عذر عليه اخذها من غيره فحينئذ يرجع المشتري على البائع بما قابله من الثمن وله الفسخ مع الجهل بالحال
مسئلة ٣٢	بل والزرع	محل اشكال
مسئلة ٣٣	يكون الربح للفقر بالتب	مع اجازة ولي امر الزكاة واما بدونها فبینه اشكال وان وردت به رواية مرسله
فصل ما يشترط فيه الزكاة الاولى التجارة		
	فالافوى انه مطلق المال	بل الافوى انه المال الذي جرى في التجارة ولا يقيدون بمجرى النية بل بالمعاوضته به بعضا للاستزاج
الثاني	من حين ضد التكب	بل من حين الجريان في التجارة كما مر
الرابع	بقاء راس المال بعينه	بقائه ليس شرط بل لا اشكال في ان اعتبر بعضهم بقاء السلعة التي اشترى به طول الحول والظاهر عدم اعتبارها ايضا
الخامس	والافوى بعلفها بالعين	اي لا بالذمة وان كان الظاهر بعلفها بها بما لها



مرجع	المتن	الحاشية
		من المالبة فان اخرجها باحد التقديرين فقد ادى عين الزكوة لا يمتنها
مسئلة ٢	لا شراط بقاء	تقدم عدم اشتراطه
مسئلة ٣	بل لا يبعد كفايه	الا فوى عدم كفايه
مسئلة ٤	بل حلول المالبه سقطت	سقوط المالبة باداء زكوة مال الجان في غايه الاشكال

فصل أصناف المستحقين للزكوة ومصاديقها

مسئلة ٢	وان كان الاحوط	لا يترك
مسئلة ٣	فالاحوط بيعها	لكن الا فوى عدم وجوبه
مسئلة ٤	عاص	العصيان غير واضح
مسئلة ٥	يجوز	فيه اشكال
مسئلة ٦	الامع الظن	بل الوثوق
مسئلة ٧	فالظاهر الجواز	لا يخلو من اشكال
مسئلة ٨	جاز	ان كانت المصلحة مما يوجب الكذب
=	اذا لم يقصد الفاضل	بل وان قصد اذلا مدخلية القصد في الغيبين
مسئلة ٩	اذا لم يكن على وجه التقيد	بل يفتح في الاولين مطلقا بل وكذا الثالث الا ان يفرض انه قصد اعطاء رتبة لا اعطاء الشخص بمقتضى الزيد
الراجح المؤلفه	الضعفاء العفول	بل ضعفاء الاعفاد الذين دخلوا في الاسلام ولم يثبت في قلوبهم ويحاف عليهم ان يعودوا الى الكفر فبنا لقون بها للثبات والاعانة على الجهاد
الخامس الروا	عاجز اعز النكيب للاذلاء	لكن دخوله في الضعفاء بسبب هجره عنه محل تامثل نعم يجوز اذا كان فقيرا من غير تلك الجهة
=	والاحوط الاسمراء بها	لا يترك



مرتب	المشتر	الحاشية
التاديس الغارمون	اولم نقيب	فيه اشكال
=	من سبيل الله	ان كانت منطبقه عليه
=	وان كان الاحوط	لا يترك
=	او الحكم	اذا كان عن فصول ما انفصل ولا يجوز اعطائه كالعالم
مسئلة	فما الاحوط	لا يترك
مسئلة	جواز اعطائه	لحل اشكال بل الاقوى عدم الجواز ان امكنه الاستدانة من غيره ثم وفاته من كسبه
مسئلة ١٩	من سبيل الفقراء	اذا تاب على الاحوط
مسئلة ٢٤	وباخذها مفاصلة	لا حاجة الى الاعتبار بالمفاصلة بعد احسن اوفاء للدين بل المعنى لها جند
مسئلة ٢٧	وفاء عما في ذمة الغادم	فيما اذا كانا من جنس واحد
التابع سبيل الله	في كل فريضة	اذا كانت من المصلحة العامة الدينية
مسئلة ٣١	او مطلقا	انقائه مع عدم الجبهه الراجحة غير واضح
=	منعدا اجزاء ايضا	لحل اشكال
فصل في اوصاف المستحقين بهي اموا		
مسئلة ٢	سبيل الله	ان كانت منطبقه عليه
مسئلة ٤	ابن الزنا من المؤمنين	ان كان اسلامه ببيع احد والديه
مسئلة ٥	فجب الفحص عنه	الظاهر كانه دعواه وعدم وجوب الفحص
الثاني	ولا عدم ارتكاب الكاثر	الاحوط عدم اعطاء المجاهر بالمحرمان منها
الثالث	نفقها بشرط	سقوط نفقة الزوجة الدائمة بالشرط محل تاقل بل الظاهر عدمه
=	بل لا للتوسعة على الاحوط	لا يترك

هذا هو المستحق  
بهي اموا



مرجع	الممن	الحا شيه
مسئلة	اوا بن السبيل	في ما زاد على نفقة حضره
مسئلة ١٩	او من سائر السهام	تقدم جوازه من سائر السهام فغلا يجوز احتساب الانفاق الواجب عليه زكاة مطلقا كما مثل به
مسئلة ٢٠	ايضا	فيه اشكال
الرابع	حي سهم الغاملين في سبيل الله	المنع من سهم سبيل الله ان انطبقت عليه محل فاش
مسئلة ٢١	واحوط منه	لا يترك في الواجبه مطلقا وفي المندوب من الزكاة

## فصل في بغير احكام الزكاة وفيه مسائل

الاولى	وكان مقلدا له	فيما اذا كان طلبه لها على وجه الفتوى واما اذا كان على وجه الحكم فالظاهر وجوب الدفع سواء كان مقلدا له ام لا
التابعة	الرجع للفقير	على الاحوط كما مر
الثامنة	جاز احتسابه عليه	اي ناديه ولي امر المبت زكاة الى دارته من تركه
عشرة الثامنة	خصوصا المحرف	لا يترك فيه
=	ولكن الاحوط	لا يترك لعدم القضا عن جنته وراهم مطلقا عينا او قيمته

## فصل في وقت وجوب اخراج الزكاة

هو الخضر الصرم في النخل والكرم	بل هو عند صبر ورمها من اوزن بيا بالحفاف بالشميش وغيره
وان كان الاحوط	لا ينبغي تركه

## فصل الزكاة من العبادات

الزكاة من غير احكام

بما ذكره في كتاب الزكاة



# كتاب الزكاة

٩٤

المسألة	المسألة	الحاشية
	مع تعدد ما عليه	بل ومع وحدته ايضا لما مر من ان المناط في لزوم ايقين هو اشتراك صورة العمل بين عنوانين او اكثر واحدا مخصوصه باحد ها الى فضل لا تعدد الامر
	سواء كان المدفوع من حش	لكن ينصرف المدفوع حينئذ الى ما كان من جنسه و يحتاج انصرفه الى غيره الى فضلانه بدله او يثبت له
مسألة	للسنة ايضا حين الدفع	بان ينوي الزكاة في دفع الوكيل الى المسحق لا دفعه اياه الى الوكيل
=	والاحوط ان يمدد بها	بل يغوى حينئذ لزومها عند دفع الوكيل الى الفقير
مسألة	او عند الدفع	هذا ايضا موقوف على ان ينوي زكاة عند اخذ منه
مسألة	فهو صدقة مستحقة	لو نجز اول سنة كونه زكاة ثم نوى منجز الصدقة المذمومة حتى لا يكون من الغيلين في النية بل من الرذد في ما هو المؤثر منهما لكان احوط واغرب
خاتمة فصول متفرقة		
الاولى	ليس للصبي بعد بلوغه ان يشاء	بعض صورته محل ثامل
=	الاختصاص وجوبيا	كيف يكون وجوبيا مع احتمال حرمته بل معه ليس من الاحتياط
الثانية	او بعد تجاوز المحل	ليس هذا من موضوع هذه القاعدة بل ولا الاولى ايضا اذ لبيت الزكاة موفته بحسب الاخر نعم لو كانت حادثة اخراجها اول حلولها مثلا وشك في انه اخراجها فيه او سمي عنها الوعيد الحكم بالمضرة على اشكال فيه ايضا
الثالثة	فانه لا يجب عليه الا اذا	لكن لا يندب هب الحق المعلوم ضابطا بل للساعي تتبع العيب واخذ الزكاة منها للعلم بتعلقها بها وان لم يعلم



المشتري	المشتري	الحاشية
		تاريخه ثم ليس للمشتري الرجوع على البائع بما قابلهما من المتن لعدم احراز وقوع البيع عليها حال غلقها بها سواء جهل التاريخان او احدهما واستصحاب عدم البيع الى زمان الثعلوث في بعضها لا يثبت حدوثه بعده
الرابعة	فان الاحوط	بل الاقوى
الخامسة	لان تكليف الوارث	بل لانه لا علم للوارث بحدوث اشتغال ذمة المورث حين تلف انصاب بيد الزكاة في نفسه ولو فرض من علمه بذلك وان تلفه كان على وجه تضمنها كان شكه في بقاءه كافيا في استصحابه
=	التجاوز والمضي وحمل	جميعها محل اشكال ومنع
السادس	اخذ بالامثل	محل تماثل
التابعة	افلها منبهة على اشكال	افترية وجوب خراج الاكثر
الثامنة	اشكال	افواه الجواز
التاسعة	لا يبعد الجواز	بل يجوز بلا اشكال اذ الزكاة على العيز التي يقصر الى المشتري لا على البائع وبما تدركه عدم رجوعه عليه بما قابلهما ان اخذت منه بثوث التجار له ان يخلف
عشر الحادية	لا يبعد جواز	بل لا يجوز الا كفاء الا اذا انجر بالاداء على اشكال في ايضا
عشر الثانية	فالظاهر الصحة	نية العناوين الفضيلة اشبه شيء بالانشاء فان نوى ملك العناوين مربية على نحو الشجر كان غاية الامر ان ياتر لها في وقوع المنوى مربية على بثوث موضوعة كما مر سابقا



المرجع	المتن	الحاشية
الثالثة	فالظاهر النزوح	بل الظاهر وقوعه عن بعض ما عليه من الزكاة بلا عيبين زائد على ذلك
الخامسة	المقام فان الدين على الزكاة	كون الدين على الزكاة مستلزماً لكون ما اخذ فرضاً ملكاً للزكاة لا زكاة كما افاد فلو عي لوجب صرفه فيما يحتاج اليه لزكاة لانه مصانها كما في الاستدانة على الوفاء حيث يصرف في غيره لانه الموقوف عليهم ثم ان الزكاة ملكا وتحتل تحتها وليت من الجهات التي يعتبر لها ملك وضمنه
=	راجع الى استغالة	مر عدم رجوع اليه فهو ان لم كان وجهها اخر ولكن فيه اشكال لا يبيها المقام والحكم محل تأمل وان كان له وجه اقرب مما ذكر
=	وجهان	افواهما القدم
السادسة	بأحد الوجوه المذكور	لكن لا يفتح الاول من الحاكم في الاغلب الثاني من الفقير والثالث منهما اللهم الا ان يكون بخو الاشرأ باريد من الضميمة ثم الاحتيا فحينئذ يصح من الفقير
=	ان يشترط عليه	لا يفي موضوع لهذا الشرط في الاول والثالث
السابعة	واشكال	افواه الاعتبار لكن اذا تمكن منه قبل التلف فالأحو الاحراج
الثامن	فيه اشكال	بل لا يجوز على الاقوى
العشرون الثانية	لا يجوز	بل يجوز بعدما فرض من كونه فقيراً نعم لا يجوز اعطائه لها بعد اخذ مقدار كفايته لسنه



الكتاب الثاني في الزكاة

الحاشية

المن

الزكاة

الثالثون والعشرون	في كل مرة	إذا كانت من المصالح العامة الدينية
الرابعون والعشرون	لأنه مالك له	صحة التذرع على هذا الوجه محل تامل
الثلاثون	فهرأ عليه	إذا لم يكن له ذمة
الرابعة والثلاثون	فان الظاهر جزائه	محل اشكال فان العزل اضرادها وما يكون من العبادات هو ابناء الزكاة
الخامسون والثلاثون	ففي الاجزاء اشكال	افزيرة الاجزاء
السادسون والثلاثون	اشكل الاجزاء	والا فرب الاجزاء كما مر وكذا ان كان لحصيل الربا في غير المحرمة بل والمحرم ايضا ان كانت تزول ولا يشترط الا خبر بذلك
السابعون والثلاثون	لا يخلو عن اشكال	لا اشكال فيه بعد ثبوت بطلانه على اخذها من الممنوع
الحادون والرابعون	وجبت زكوة	على الاحوط

فصل في شرائط وجوبها

الرابع	وامدأ على ما يقابل الدين	إذا كان محل عليه تلك السنة
مسئلة	الولي الاخذ له والا	جواز اعطائه عنه بعد الاخذ له محل اشكال

فصل في من يجب عنه

مسئلة	على البقاء عنده مدة	بل وان لم يكن تابيا على البقاء كذلك على الاقوي
مسئلة	فالاقوي وجوبها على نفسه	القوة غير ثابتة نعم هو احوط سواء تكلف من غاله باخراجهما عنه ام لا
مسئلة	بازنه او لا باذنه	الثاني محل اشكال
مسئلة	اجزء	ان كان باذنه منه
مسئلة	الا اذا وكلهم	وكان واثقا بانهم يخرجونها عنه
مسئلة	زكوة عليهما	على اشكال احوط ذلك

في شرائط وجوبها

فمن يجب عنه



# كتاب الزكوة

١٠٠

المسئلة	المسئلة	الحاشية
=	في نوبة احدهما	لا يبعد الوجوب على صاحب النوبة
=	لكن الاولى والاخرى	لا يترك ههنا في المسئلة التالية
مسئلة ١٥	فالظاهر الوجوب	الوجوب غير واضح اذا الافتان من مال نفسه منافع تكونه عنها الا على غيره وان كان هو الذي هب اياه
مسئلة ١٩	على وجهها دون الباش	لا فرق بينهما بعد كون المبادىء العبدولة دون وجوب الافتان
فضل في جنسها وقدرها		
	بل يكفي البدق والخبرو الماش والغرس	كفايتها محل نامل واشكال
مسئلة ٢	او غيرهما	الاخرى الافضا على الامثان ولو بني على التعيين فالأحوط الافضاضا على غيرهما هو من الاجناس الاصلية فاجزاء المعيب المزوج والملقون حيث ين منها بعنوان الفهية في غايه الاشكال
فضل في وقت وجوبها		
مسئلة ٣	وان كان الاحوط	لا يترك
مسئلة ٤	والاخرى	لا يترك
فضل في مصرفها		
مسئلة ٥	نعم الاخرى	لا يترك
مسئلة ٦	الاخرى	لا يترك
مسئلة ٧	او الظن	بل الوثوق
مسئلة ٨	مع تعدد	بل ومع تعدده ايضا كما مر

الحاشية على المسئلة ١٥

الحاشية على المسئلة ١٩

الحاشية على المسئلة ٢



## كتاب الخمس

المسألة الأولى  
الخامسة

## كتاب الخمس

## فصل في ما يجب فيه الخمس وهو سبعة أشياء

سؤال	فالأحوط بدل الأقوى	القوة فيه وفي المأخوذ بالسرق والعتلة غير ثابتة
=	أو بالدعوى الباطلة	لا فرق بينها وبين السرقة والعتلة نعم يقوى ذلك في المأخوذ بالربوا إذا لا يباين المسلم والكافر فهو من أدباج المكاسب
سؤال	فيجب إخراج خمسة	الظاهر عدم الوجوب سواء قلنا بأنه كان من الجمائل كما هو الظاهر أو قلنا ما يحقق له بحكم الشرع
الثاني المعاني	اجبنا الكافر	غير الذي المثل من بشرط الذمة
=	عشرين ديناراً	الأحوط فيه إخراج الخمس إذا بلغ قيمته نصيباً أحد المفدين في الزكاة ذهباً كان المعد أو فضة أو غيرهما
=	فذلك على الأحوط	بل على الأقوى إذا كان بداله وعاد إلى سغله
=	مع الاتحاد والتقارب	أن كان التقارب بحيث تعد مجموعها معدناً واحداً والّا فالأقوى عدم الكفاية
سؤال	أو إنسان لم يخرج منه	ولا قصد حيازة ومثلكه والآخر عن موضوع هذه المسئلة
=	أخرج منه ملاً	أن كان الثلث في إخراج المستخرج له خمسة بعد إخراج كونه قاصداً للحيازة والتملك كان من اللفظة ولا يجب على واحد خمس المعد اللهم إلا أن يراد بالعبادة التلذذ في قصد الحيازة

كتاب الخمس



# كتاب الخمس

١٠٢

سؤال	المتن	الحاشية
سؤال ٩	ملكه	ان كان باذن ولي امر المسلمين
سؤال ١٠	استجار الفقيه	لا فرق بين الفقيه والفقير في ذلك
=	الاجير بملكه لم يملكه	ان كان المستاجر مالكا للارض وله حق اختصاص بها او كان الاجير مضربا لعمل سليم ما استحق منه اليه والا كان الحكم بعدم ملكه محل نظر
سؤال ١٢	وكذا الواجبه فزوج	صحة الانحار بملكه وكون الزوج باجمعه له كلاهما محل اشكال
=	ارباب الخمس	ان احاز به ولي امر الخمس
سؤال ١٣	فالاحوط	بل الاقوى
الثالث الكثر	وهو عشرون دينارا	الاحط بالناقص في المبدأ جارها ايضا الاشكال بل
سؤال ١٨	وفي اخراج الخمس	على الاحوط
سؤال ٢٧	واحوط منه	لا يترك
الحلال الخامس	والاحوط ان يكون	لا يترك
=	اذا كان المال في يد	انما يصح نفى الزيادة بالبدل فيما اذا علم حرمة اعيان بعضها وشك في الزائد واما اذا مررت الامر بين متباينين احدهما اكثر عددا او ثمة من الآخر فلا يصح ذلك ولا يتعد فيه لزوم التخصيف في الزائد على المقدار المعلوم بل يحاط باخراج مجموع ما علم من الحرام الى الحاكم والمصالح معه في المقدار المراد ثم الاحوط للحاكم التطبيق على المصرفين في مقدار الخمس منه بل مطلقا وان كان اجراء حكم مجهول المالك في مجموع لا يخلو من رجحان
سؤال ٢٩	وان كان الاحوط	



الخاصة	المتن	المرجع
على الاحو وان كان الاكتفاء بالمعيار المعلوم و اجراء حكم مجهول المالك لا يخلو من وجوبك لا يترك الاختصاص به على نحو ما مر في سابقه	وكذا في صورة	مسئلة ٢٩
فد مقدم التفصيل في الرد بين الاقل والاكثر او التفصيل بين ان يكون الرد بين الاقل والزيد عليهم او بين من يباين احدهما اقل من الآخر كما مر في الثاني لا يبعد هنا توزيع المقدار المعلوم على العدد المحصور والزائد عليه عليهم وعلى من بين المال على حسب الرؤس	بالاقل كما هو الاقوى او الاكثر كما هو الاحوط	مسئلة ٣٠ =
رجوع الفهم الى العينة عند ثبوت في الذمة انما هو في باب الضمانات فقط والافتقار يستلزم الذمة بغير الاجناس الفهمية بسبب العهود	اذ يرجع الى العينة	مسئلة ٣١
لا يبعد الانتقال الى العينة في امثال ذلك بتوضيف الزائد على المعيار المعلوم كما مر في تقدير الاختصاص بالنسبة اليهما	وجهان	=
لوا حناط في هذا الخمس باخراج جميعه الى الحاكم كما حنا	الى المالك كما في نادر	مسئلة ٣٢
محل اشكال هو احوط	فالاقوى ضمانه	مسئلة ٣٣
على الاحوط	لا يترك الزائد	مسئلة ٣٤
لا يترك	احوطهما	=
هذا التعليل ضعيف لان مالك مجهول المالك مثل الصدق هو مالك المجهول وانما يملك الصغير بالصدق به عن مالكه ولكن ما ذكره هو الاقوى	ان مالكه الفقراء	مسئلة ٣٥



المورد	الخامس
سؤال ٣٨	وهل الواجب هو اخراج خمس الادعية اخماس للبائنة او كلها بمثل حليته وما يعلم حليته او ينصف النقاوت بين الاخيرين بينهما وبين ارباب الخمس وجوه احوطها الثاني وان كان الاخير لا ينج من وجه
سؤال ٣٩	بل الاقوى جريان حكم رد المظالم عليه كما اذا كان في دمه من اول الامر
وجهان	لا يبعد تنصيف المقدار المشكوك كما مر
سؤال ٣٩	غايه ما ثبت من لادله هو ان اداء خمس المال المختلط يقوم مقام اداء الحرام منه الى مالكه لان الحرام منه قبل اداء الخمس ينفذ وبالمثل وينفذ عن مالكه الى ارباب الخمس فلا رجوع لولي الخمس على احد نعم الحاكم بولاية على المالكين المجهولين امضا البيع فان امضا كان المثل عند البائع من المال المختلط والا فان المثل عند المشتري
السادس الارض	اي اشراط ناديه فيها بما يشبه الى ارباب الخمس بحيث لو كان ثابتا في الواقع لندخلهم وحق البائع
سؤال ٤٠	الاقوى عدم الوجوب على هذا القول وكذا اذا باعها منه اهل الخمس بعد اخذ
سؤال ٤١	محل تامل
سؤال ٤٢	نعم لكن صحة هذا الشرط بل البيع ايضا محل تامل



المسألة	المسألة	الحاشية
السؤال ما يفضل	بل لا ينج عن قوة	لا قوة فيه نعم لا ينبغي برك الاحتياط فيها وفي النقد والميراث ممن لا يحسب
=	لا يترك في حاصل الوقت	بل هو الاقوى فيما اذا كان حصوله باستثناء اعتنا اخره العين الموقوفة بذراعة او غرس او نحوها
السؤال	وجوب المحن في ذلك النما	على الاقوى فيما اذا كان ضمن مقتنائها الاستثناء وعلى الاحوط في غيره
=	لو باعها لم يبعد وجوب	لكن الاقوى عدمه
=	اذا امكن بيعها واخذ	بل اذا باعها واخذ فمشتها
السؤال	واستقرار وجوب المحن	الظاهر عدم استقراره الوجب قبل البيع اذا كان امسك بزميل الزيادة على الوجه المتعارف عند التجار
السؤال	لم يجب المحن في نمو	وجوبه في نموها المتصل ايضا لا يخلو من قوة
السؤال	خسر البرج والقائدة	استقرار ملك ماله الفائد غير معتبر في وجوب محن الفائد ادلا بتركه في ملكها بل وكذا البرج ان قلنا بضم البيع في زمن حيا والبائع
السؤال	لم يفسد المحن الا	بل يفسد مطلقا على الاقوى
السؤال	الاحوط اخراج محن اس المال	الا اذا كان محتاجا في اعانة سنه او حفظ مفا الى تجارة مفقودة بمجموعة بحيث اذا خرج منه لزمه التزل الى كسب يعني بموتها ادلا ببق بمقامه شأنه
السؤال	اشكال	نقدم التفصيل فيه وكذا حكم الا لأم



السؤال	المسئ	الحاشية
سؤال ١٧١	فكذلك على الاحوط	بل على الاقوى كذا في المقدار المتم لها اذا عصى ولو سبغ في غايته
سؤال ١٧٢	اداء الدين من المؤنة	اذا كان ركو به باسباب فخرية او استدامة لمواجبة لا لتكثير المال وشراء الضياع والعتار ونعم ان تلف ما حصل به واضطر الى اداؤه من غير كان اداؤه ايضا محسوبا من المؤنة
=	ولكن لو يمكن	بل وان تمكن
=	فلا حوط اخراج الحسن	بل هو الاقوى نعم اذا كان اذ كانا به لمؤن سنه فالاقوى سننائه مضارره من بجهها وان له يؤده فيها لكن لا يجب حينئذ من مؤن سنة الاداء اذا اداه في سنة اخرى
سؤال ١٧٣	وكذا الوهبه	هبة غير لافئة بحاله
سؤال ١٧٤	اذ ليس محسوبا من المؤنة	الا اذا كان النالف مما يحتاج اليه في سنه واشترى مبدله فيها
سؤال ١٧٥	فلا حوط عدم جبره	لكن الاقوى فيه هو التفصيل الذي ذكرناه في المسئلة الخامسة والخمسين كذا في الفروع الاربعة في المسئلة
=	فقد الجبر لا يجر عن قوة	عدم جبر الحسن ان لا قوة فيه نصوا اذا لم يكن مقصودا من الزراعة الا استئنا المال بما هو مال كما في النخا لكتنه احوط
سؤال ١٧٦	على وجه لكل في المعين	كونه على هذا الوجه محل اشكال
سؤال ١٧٧	من الربح لا دبا به	ان امضاء ولي امر الحسن
سؤال ١٧٨	انكشف فساد الصلح	صحته قبل تمام الحول محل اشكال مطر
سؤال ١٧٩	والحرية	ان قلنا بما لكبة المملوك



